

أبريل 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 39 سؤالاً؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالاً؛
 - وعدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.
- السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول لقطاع التجهيز والنقل، وموضوعه جودة الطرق، مرحبا.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أخبركم السيد الرئيس، أخبر مجلسكم الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، أن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، اتخذ قرار الانتماء إلى المعارضة، بناء على القرار الذي اتخذته الحزب في المجلس الوطني لحزب الاستقلال يوم 21 أبريل.

وبناء عليه، نخب السيد الرئيس اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لاعتماد هذا القرار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، ولو التحقت مؤخرا،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

سؤالي يتعلق ببعض المؤسسات الرسمية التي تراجع في مستوى جودة الطرق، الشيء الذي يثير بعض التساؤلات من قبل المواطنين، وتثير للرأي العام الوطني.

لذا، السيد الوزير، نسالكم: ما هي الإجراءات وما هي التدابير المتخذة لأجل ضمان جودة الطرق بكل من التراب الوطني؟

محضر الجلسة رقم 154

التاريخ: الثلاثاء 7 شعبان 1439هـ (24 أبريل 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.

ويطلب من فريق الأصالة والمعاصرة، تم تعويض السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حول مراجعة برامج السكن الاجتماعي، بسؤال موجه لنفس القطاع، موضوعه تقليص العجز السكني.

كما توصلت الرئاسة براسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارته في بداية الجلسة، لارتباطه بنشاط حكومي طارئ.

وبمراسلة ثانية، من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلاله تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع العدل إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 24

الرابطة بين السارة العيون بوكراع، هادو كاملين السيد الوزير، خاصهم إعادة النظر فيهم.

لا يخفى عليك، السيد الوزير، بالنسبة للطرق ملي تعود طرق صالحة وطرق معقولة، راه تشجيع دبال الاستثمار وتشجيع الأمور اللي خاصها ما يتعلق بالاستثمار.

النقطة الثانية، السيد الوزير، وكذلك المغرب، يعني المغرب في المرتبة 55 من حيث الجودة البيئية، هذا المغرب له نظرة شاملة فيما يتعلق بالمرتبة 55، وخاص دائما، السيد الوزير، يحتفظ على هذا الرقم 55 وبغيناها تعود أكثر من المرتبة 55. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو غير خاصنا تفرقو بين 2 المستويات، مستوى إنجاز الأشغال، هذا تنتطبق عليه واحد المعايير صارمة ونظام دبال التأهيل سواء بالنسبة لمكاتب الدراسات ولا بالنسبة للمقاولات، هو نظام صارم، وأنا قلت أنه تأيينا فيه مرارا عدد من الملاحظات، لكن نحن نحصر على أن هذا النظام يكون نظام فعلا صارم فيما يتعلق بالمقاولات المؤهلة.

تخلق لنا - صحيح - بعض الإشكالات لأن النظام دبال الصفقات تبتكلم على التكلفة الأقل، يعني (le moins disant) تتوقع إشكالات مع بعض المقاولات اللي تتوقع لها أمور وتنضطرو نفسخو العقدة، وهذا يتأخذ لنا شوية دالوقت، لكن نحن في ذلك حريصون أشد الحرص على احترام مقتضيات القانون بخذافره.

فيما يتعلق بالصيانة، الصيانة هذا فيه إشكالات، ولكن .. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. انتهى الوقت السيد الوزير.

وقبل أن نمر إلى السؤال الثاني، نذكركم بأنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة مجموعة من التلاميذ المتفوقين عن الجمعية الخيرية الإسلامية بالناظور، وهذه المناسبة أرحب بهم متمنيا لهم المزيد من النجاح والتوفيق في مسارهم الدراسي.

السؤال الثاني موضوعه الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها مستعملو الطرق السيارة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق المحترم،

شكرا أيضا على السؤال الذي سيعطيني فرصة، السيد الرئيس، للتأكيد على بعض الأمور، عندما نتحدث عن الجودة دبال إنجاز الطرق ببلادنا، هي تخضع لمنظومة صارمة، تبدأ بداية بإنجاز الدراسات بواسطة مكاتب دراسات معتمدة والمصادق على هذه الدراسات من طرف مصالح مختصة تابعة للوزارة، ويتم تفويت الصفقات الأشغال لمقاولات مؤهلة حسب نظام ترتيب وتصنيف المقاولات، وهذا دائما يكون فيه مجموعة دبال الأسئلة، كيقول لك راه كايين وزارة تتأخر في هذا المجال، لأنه هذا نظام صارم، وفيه لجنة وطنية تتكون من مجموعة من الأطراف، بما فيها الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبطبيعة الحال نظام الصفقات يخضع للمدونة العامة للصفقات العمومية، تنجز الأشغال تحت المسؤولية المباشرة للوزارة، يتم إبرام صفقة موازية مع مختبر مختص في مراقبة جودة الأشغال، إبرام صفقة كذلك موازية مع مهندس طبوغرافي لتحديد كمية بعض الأشغال المنجزة.

وبالنسبة للأشغال الكبرى تكون هناك كذلك صفقة مع مكتب الدراسات من أجل دعم الفريق المكلف بمتابعة الأشغال، وتقوم الوزارة بالمراقبة والتدقيق طوال المشاريع، وعند الحاجة عندما تكون ظهرت بعض العيوب التقنية، كتكون هناك خبرة تقنية، هذا بالإضافة إلى على أن المفتشية العامة للوزارة يمكنها مباشرة، بتعليمات من طرف السيد الوزير، أن تقوم بوضع وتنفيذ واحد المجموعة دبال المهات التفتيشية عندما ترد علينا شكايات من مختلف الأطراف، سواء كانوا منتخبين أو مواطنين أو جمعيات المجتمع المدني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الوزير.

هذا الشيء اللي قلت السيد الوزير كامل مستحسن، ولكن، السيد الوزير، فيما يتعلق بالطرق الرابطة بين العيون والسارة وكذلك الطريق

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من أهم السمات التي تتسم بها بلادنا والحمد لله هو الاستقرار السياسي والشعور بالأمن في ربوع المملكة، إلا أن بعض الممارسات الغريبة والدخيلة على مجتمعنا والتي تجلت في الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها مستعملو الطرق السيارة، والتي أصبحت تؤرق مستعملي الطرق وأسره بشكل كبير.

وعليه، نساءلكم، السيد الوزير: ما هي خطة الحكومة للقضاء على مثل هذه الظواهر الغريبة والدخيلة على مجتمعنا، والتي تحتاج إلى إجراء صارم للقطع معها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا للفريق المحترم.

شكرا للسيد المستشار.

وأنا بدوري أسطر على ما جاء في سؤاله، على أن هناك ممارسات دخيلة غريبة عن ثقافتنا وعن تقاليدنا، التي ينبغي بطبيعة الحال التصدي لها على كافة المستويات الاجتماعية، تربوية، ثقافية، وبطبيعة الحال على مستوى الصرامة في التعامل معها من طرف القطاعات الحكومية المعنية.

فقط أريد أن أقول، السيد الرئيس، أنه الطرق السيارة ببلادنا في عمومها، وتنسطر على هاذ القضية آمنة، نحن نتحدث عن قطاع اللي يوميا فيه أكثر من 380000 سيارة تمر عبر الشبكة ديال الطرق السيارة في بلادنا، تقع بعض الحوادث المؤسفة والمؤلمة التي لا نريدها.

احنا عندنا لجنة وطنية، تمثل فيها جميع القطاعات المعنية، بدءا بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وكذلك وزارة الداخلية، وزارة العدل، الدرك الملكي، المديرية العامة للأمن الوطني، وعندنا واحد العدد ديال المناطق أصبحت مناطق معروفة، تقوم بطبيعة الحال بمحاربة هذه الأعمال بها.

الآن عندنا واحد البرنامج استعجالي سنقوم به لجميع القناطر تقريبا اللي موجودة في هاذ المناطق المطلة على الطرق السيارة، إن شاء الله، سنقوم بتسييجها، وغتكون فيها كاميرات للمراقبة، وهذا بطبيعة الحال سينطلق في الأيام المقبلة، على أساس أنه الراجح أننا نكلو جميع القناطر اللي تطل على الطرق السيارة، كما قلت رغم أنها من الناحية الجمالية في بعض الحالات لا

تبدو جميلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد العزري:

السيد الوزير،

في الحقيقة أنصتنا جيدا لجوابكم ولما تفضلتم بتقديمه، ويمكن أن نقول لكم إن الدستور المغربي صريح في حماية المواطن المغربي، بناء على نصين، الفصل 20 وهو الحق في الحياة، هو أول حقوق لكل إنسان ويحمي القانون هذا الحق، الفصل 21 (لكل فرد الحق في سلامة شخصه وأقربائه وحماية ممتلكاته.

تضمن السلطات العمومية سلامة السكان وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع).

السيد الوزير،

بناء على هاذ الأجوبة ديالكم واش تظن بأننا أقنعنا أنفسنا والمواطنين حول الإجراءات التي غتتخذ الحكومة في إطار السلامة الطرقية؟ غي نشوفو أن هاذ الظاهرة تنامت بشكل كبير، مجهولون يقتنصون السائقين ليلا بشتى أنواع الأذى، حيث الحيوانات تخترق الطرق، حجارة من هنا وهناك وأخطار أخرى.

الوضع خطير، السيد الوزير، وكنا ننتظر منكم من خلال جوابكم الإقرار والاعتراف بمسؤوليتكم، ومن خلالكم مسؤولية الشركة الوطنية للطرق السيارة، فيما يقع من اعتداءات جراء التقصير واتخاذ الاحتياطات التي من شأنها أن تؤمن سلامة مستعملي الطريق السيار نظير ما تستخلصه منهم من مقابل مادي ومن أرباح.

السيد الوزير،

غير فالسنة الماضية أكثر من 20 اعتداء على الطرق السيارة.

مؤخرا تم الاعتداء على وزير وأمين حزب، هذا وزير وأمين حزب، فما بالك بالمواطن الضعيف.

وما يزيد من الطين بلة كذلك أن الشركة امتنعت عن تنفيذ حكم ابتدائي من أحد المتضررين، وقررت التملص من مسؤوليتها، علما أن عدم اتخاذ إجراءات السلامة كالسياس والحواجز التي تمنع مرور الحيوانات وتشبيك القناطر التي تمر فوقها يؤكد تقصيرها ويجعلها مسؤولة عن الأضرار اللاحقة بمستعملي الطريق السيار، باعتبار الإهمال المرتكب من طرف الشركة الذي هو ساهم في ..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

غير باش نوضحو واحد المسألة، هو ما تقوم به الطرق السيارة ويجب أن تقوم به هي أمور احترازية، وإلا فالأفعال الجرمية هي أفعال جرمية، راه يمكن توقع في الطريق السيار وتوقع في أي طريق، توقع في السكة الحديدية.

أنا قلت احترازا سنقوم بتسييج بعض القناطر اللي تتشكل بعض الخطورة، وإلا فهادو بطبيعة الحال يطالهم القانون لأن هادو مجرمين، فيهم من يفعل ذلك تحت تأثير المخدرات، ويمكن أن يقوم بذلك في مجالات أخرى، فبالتالي طبيعي مسؤولية الدولة قائمة فيما يتعلق بالاحتراز، لكن مسؤولية الدولة قائمة فيما يتعلق بمتابعة هؤلاء، وهذا ما يقوم به الدرك الملكي والأمن الوطني، وتتكون متابعات قضائية.

الإشارة اللي أشرت لها في الآخر فيما يتعلق بالطرق السيارة، هذاك كان حكم لم يبنى على أمور معقولة، لأنه رتب على الطرق السيارة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه جرف الرمال من البحر بإقليم العرائش، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

المستشار الذي كان مكلفا بالسؤال تأخر عن الحضور، وبالتالي نؤجل هذا السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع العدل، بعد بالطبع الشكر والتنويه بالمشاركة التي كانت لنا مع السيد الوزير المكلف بقطاع التجهيز والنقل. ونمر إلى قطاع العدل، إلى مجموعة من الأسئلة، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي، وموضوعه عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم المالية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، السيد الوزير، يعتبر عدم تنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به أحد أهم إشكاليات التي يعرفها القضاء المغربي.

بناء عليه نساألكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير المجمع اتخاذها لمعالجة إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه تنفيذ الأحكام القضائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سبق ووعدتكم خلال مناقشتكم لمشروع قانون المالية السابق، وفي إطار تحقيق النجاعة القضائية، بأنكم بصدد إعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بعملية تنفيذ الأحكام القضائية.

السيد الوزير المحترم،

إلى أين وصل هذا المشروع؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتحسين مؤشرات التنفيذ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث ورد بشأنه طلب تأجيل من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي. وعليه ننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي زميلاتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

احترام أحكام القضاء يعبر عن مدى تقدم الدولة وتطورها، لكننا في المغرب نلاحظ على أن العكس هو الصحيح.

وعليه، الفريق الاشتراكي، السيد الوزير المحترم، يسألكم عن السر في

التأمين والجامعة المغربية لشركات التأمين لتذليل كل الصعوبات التي تعترض تنفيذ الأحكام الصادرة ضد شركات التأمين.

أيضا عملنا على توفير الموارد البشرية اللازمة لمواجهة التزايد المستمر في عدد ملفات التسجيل، حيث من المنتظر أن يصل مجموع المفوضين القضائيين في المملكة إلى 1684.

وبفضل كل هذه التدابير المؤشرات ديال سنة 2017 مؤشرات جد إيجابية، لم يسبق تسجيلها من قبل في مجال التنفيذ، بلغت نسبة التنفيذ بالمحاكم الابتدائية 106.03% من الملفات المسجلة برسم نفس السنة، عدد الملفات المنفذة 235181 ملف، المحاكم التجارية النسبة بلغت 105.18% بمجموع 46762 ملفا منفذا، المحاكم الإدارية 111.14 مجموع 8210 ملفات هي نسبة جده مهمة، المبالغ المالية المنفذة هذه السنة من لدن المحاكم الإدارية 3.072.845.449 درهم.

لدى شركات التأمين بلغت نسبة التنفيذ 113.13 مجموع 78702 ملفا تنفيذا، بلغ عدد الملفات التنفيذية المسجلة سنة 2017 بمجموع محاكم المملكة ما مجموعه 343233 ملف، في حين بلغ عدد الملفات المنفذة ما مجموعه 368856 ملف.

وبناء على هذه الأرقام والمعطيات، فإن عدد الملفات المنفذة تجاوز عدد الملفات المسجلة ب 25623، وهذا مؤشر إيجابي يدل على انخفاض المخلف عن السنوات الماضية.

لذلك، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، النسبة العامة للتنفيذ 2017 للمنفذ من المسجل بلغت لأول مرة في تاريخ منظومة العدالة ببلادنا 107.47% مقابل 98% سنة 2016.

وأعنتم هذه المناسبة لكي أهني أسرة القضاء، وأخص بالشكر نساء ورجال كتابة الضبط وكل العاملين في وزارة العدل والمحاكم على الجهود التي ما فتتوا يبذلونها للرفع من مردودية ونجاعة منظومة العدالة.

بالنسبة للمقاربة التشريعية، نشغل الآن على مشروع قانون المسطرة المدنية، وسيعرض قريبا على أنظار مجلسكم الموقر، جاء بمجموعة من المستجدات، أخص بالذكر منها ما يهم تنفيذ الأحكام القضائية:

- أولا تحديد مسؤولية الأمر بالصرف بشكل واضح مع إلزامه بأن يصدر أمرا بتنفيذ الحكم القضائي داخل أجل 3 أشهر ابتداء من تاريخ التبليغ القضائي؛

- الترخيص للمحاسبين العموميين في تنفيذ الأوامر القضائية المتعلقة بحجز مال المدين لدى الغير مباشرة من مبلغ الاعتمادات المرصدة للإدارات العمومية في إطار النفقات التي يمكن أداؤها دون أمر سابق بصرفها؛

- الحكم بالغرامة التهديدية على أشخاص القانون العام؛

- تحويل طالب التنفيذ إمكانية حجز التنفيذي على الأموال الخاصة لأشخاص القانون العام في الحدود التي لا ينتج عنها عرقلة السير العادي للمرفق العمومي؛

عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم المملكة، سواء منها المحاكم العادية أو المتخصصة؟

وما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها الحكومة لحل الإدارة العمومية على تنفيذ الأحكام القضائية ضدها، امتثالا لإرادة المشرع الدستوري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل للمنصة.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أود أن أتقدم بالشكر لفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الحركي والفريق الاشتراكي على طرحهم لهذا الموضوع الهام، الذي يستأثر بانشغال المواطنين وانشغالنا جميعا.

كما لا يخفى عليكم تنفيذ الأحكام القضائية - كما جاء في الأسئلة - يشكل عنصرا أساسيا في المنظومة القضائية ومؤشرا لتقييم نجاعتها وفعاليتها، كما أنه دعامة أساسية لبناء دولة الحق والقانون ومصدر لتعزيز الثقة في الإدارة وفي القضاء وتكريس هيبة الأحكام القضائية وقديستها.

وإذا كان الدستور قد نص في الفصل 126 على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع، فإن هذه الإلزامية لا تتحقق إلا بتنفيذ الأحكام تنفيذا لا تماطل فيه ولا شطط فيه.

كما أن إيراد عبارة "الجميع" تجعل الأحكام القضائية بالإضافة إلى الأشخاص الذاتيين ملزمة للأشخاص الاعتباريين وأشخاص القانون العام، وعلى رأس ذلك الإدارات العمومية.

وزارة العدل اتخذت عددا من التدابير التنظيمية لتفعيل عملية التنفيذ، همت على وجه الخصوص تفعيل عمل الخلية المركزية بوزارة العدل المكلفة بمتابعة تنفيذ الأحكام القضائية، ونظمت هذه السنة حملة وطنية بمختلف محاكم المملكة من أجل تصفية المخلف من الملفات التنفيذية، التي امتدت من 17 أكتوبر 2017 إلى 30 دجنبر 2017، وتم توجيه منشور بهذا الخصوص إلى السادة المسؤولين القضائيين بهدف القضاء على المخلف من الملفات التنفيذية وتصفية الملفات المزممة وتحسين المؤشرات الرقمية وتحقيق النسب التي التزمتم بها أمام حضراتكم في تقرير النجاعة برسم السنة المالية 2017.

إذن، رئيس الحكومة أيضا عقد اجتماعا لتدارس هذا الموضوع، عقبه صدور منشور مهم للسيد رئيس الحكومة، تضمنته توجيهات هامة لمعالجة تنفيذ الأحكام ضد أشخاص القانون العام،

أيضا عملنا اجتماع مع شركات التأمين في وزارة العدل مع ممثلي شركات

أخطاء إدارية.

وعلى هذا الأساس، تتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى إيجاد حل لهذه المعضلة من خلال حماية الجماعات الترابية، وبالتالي حماية مصالح المواطنين والمقاولات المحكوم لصالحهم.

وفي اعتقادنا، لا بد من اجتهاد تشريعي لتحديد المسؤوليات بدقة، حتى لا يتم رهن المؤسسات بأخطاء إدارية صادرة عن الموظف أو المسؤول، خاصة في حالة المؤسسات المنتخبة، وخاصة القول السيد الوزير إن هذا الموضوع المتعلق بتنفيذ الأحكام المكتسبة صبغة نهائية يحتاج إلى مقاربة متوازنة، تحمي حقوق الأطراف المعنية نظرا للأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التأخير والتاقل في تنفيذ الأحكام بها.

وفي هذا الإطار، نذكر بالجدل الكبير الذي صاحب مقترح تعديل المادة 8 من القانون المالي لسنة 2018.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة كذلك في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم.

الغاية من طرح هذا السؤال هو الإقرار بنجاحكم في بلورة التزامكم أمام ممثلي الأمة في الرفع من نسب تنفيذ الأحكام القضائية، وهو ما يعزز قناعتنا بنجاحكم إلى حد الآن في تدبير قطاع العدل، وهو ما يطمئنا على وضع قطاع إصلاح منظومة العدالة الموجود اليوم على سكة الإصلاحية.

السيد الوزير المحترم،

تنفيذ الأحكام القضائية كان هاجسنا المشترك، وقد خضنا معارك قضائية تحت هذه القبة المحترمة، من أجل الرفع منه حتى تتمكن من إرجاع الحقوق لمستحقيها، وهو ما يعزز في كل الأحوال مصداقية العدالة.

لذلك، فإننا نطالب بتنظيم لقاء تواصل موسع، تكون مناسبة تستعرضون فيها كل ما تحقق جراء هذه الحملة الوطنية لتنفيذ العدالة التي تقودونها رفقة مؤسسة السلطة القضائية، التي نشكرها بالمناسبة على كل ما تقوم به في سبيل إقرار العدالة.

السيد الوزير المحترم،

أملنا كبير فيكم من أجل مواصلة قاطرة الإصلاح، التي لازالت طويلة، طالبين منكم الإسراع في إخراج قانون التنظيم القضائي وباقي القوانين

- إقرار المسؤولية الشخصية للموظف العمومي عند الامتناع عن التنفيذ؛

- اعتبار السند التنفيذي بمثابة أمر بجوالة تصرف للمحكوم له من طرف المحاسب العمومي المختص بمجرد الطلب عند الامتناع عن التنفيذ؛

- تجريم ومعاينة كل من تسبب عمدا ويسوء نية في تأخير مسطرة قضائية نتج عنها الإضرار بمصالح المستفيدين بمقتضى المادة 2-307 من مشروع القانون الجنائي الذي سيحال قريبا على مسطرة المصادقة؛

- تجريم ومعاينة كل من يمتنع بدون سبب مشروع عن تنفيذ حكم أو أمر قضائي أو يتسبب في تأخير تنفيذه بعد إعداره بتنفيذ القانون داخل 30 يوما.

وهناك عدد من التدابير والإجراءات التي سنعرضها على حضراتكم بمناسبة تقديم مشروع قانون المسطرة المدنية.

أمل أن تساهم كل هذه الإجراءات في تجاوز الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة.

وقبل أن أختتم، أود أن أخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين عن منجزات جانب آخر من التنفيذ، ألا وهو التنفيذ الجزري، حيث تم تحقيق سنة 2017 مداخل مائة للغرامات والإدانات النقدية، بلغت ما مجموعه 290 مليون 394 ألف و422 درهم بزيادة 4% مقارنة مع السنة الماضية.

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، ونبدأ بتعقيب الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات التي قدمتمو لنا بخصوص هذه الإشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية عموما وخاصة الصادرة ضد الدولة، واكتسبت صبغة نهائية، وهذه إشكالية تحرم ذوي الحقوق المحكوم لصالحهم، كما أن التاقل في تنفيذها يعتبر امتناعا عن التنفيذ بمقتضى دستوري.

وفي هذا السياق، أخص بالذكر ملفات نزاع الملكية والأحكام الصادرة لفائدة مقاولات المواطنين، مما يسبب في إفلاسها ويضر بمصالحها.

السيد الوزير المحترم،

ارتباطا بهذا الموضوع، هناك شق مرتبط بتنفيذ الأحكام ضد الجماعات الترابية، والذي عادة يتسبب بحجز ميزانيتها، وبالتالي تعطيل مصالح المواطنين وبرامج التنمية المحلية، علما أن هذه الأحكام تكون عادة صادرة ضد هذه المجالس في ولاية سابقة، مما يرهن مستقبل هذه المجالس بسبب

2016-12.

واسمح لي، السيد الوزير، نقول لكم صاحب الجلالة ماذا أكد فيه، قال بأن المواطن يشتهي بكثرة من طول وتعقيد المساطر ومن عدم تنفيذ الأحكام، وخاصة في مواجهة الإدارة، وصاحب الجلالة يستنكر ويقول: "كيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي".

احنا كقولو، السيد الوزير، بأن الخطاب الملكي يلزم الجميع طبقا للفصل 52، وأن الخطاب الملكي هو محصن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت غير نظمئن السادة والسيدات المستشارين بوعي الحكومة بجهة هذا الإشكال، إذن احنا هاذ السنة وصلنا لـ 107 وهو إنجاز غير مسوق، غنجيبو مقتضيات مهمة جدا في قانون المسطرة المدنية، مقتضيات جديدة.

رئيس الحكومة شخصيا يتأس لجنة وزارية للنظر في صعوبة التنفيذ التي تواجه بعض القطاعات الحكومية، وغنعبؤو إن شاء الله جميع الوسائل لكي تنفذ كل الأحكام، وتنفذ بصفة خاصة على أشخاص القانون العام، وسنحرص على أن تحتفي مثل هذه الممارسات التي تحدث عنها السادة المستشارون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكركم كذلك على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه إضراب المرضين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

12 يوم إضراب في 2017 للمرضين، 4 أيام إضراب سنة 2018

وأجندة أخرى للإضرابات دبال المرضين والمرضات وتقنيي الصحة، ما العمل السيد الوزير؟ ماذا صنعت وزارتك؟

المؤطرة لمنظومة الإصلاح القضائي الشامل، باعتباره أحد الدعوات دولة الحق والقانون والمؤسسات وبناء اقتصاد قوي فعال وناجع.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب دائما للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

في الحقيقة نحن كفريق اشتراكي، لسنا عديمين، هناك مجهود فعلا تبذله وزارة العدل فيما يتعلق بإشكالية التنفيذ، والمغاربة، السيد الوزير، باش نهضر معك بصراحة ما عندناش مشكل مع كتابة الضبط ومع وزارة العدل، أبدا.

عندنا مشكل، والمغاربة عندهم مشكل كبير مع بعض العقليات التي لا زالت تعشعش داخل الإدارة العمومية، والتي تعرقل دون أدنى سبب الأحكام القضائية التي هي عنوان الحقيقة. ونعطيك مثال، كمين قطاع دبال النقل على رأس هاذ العرقلة، كمين قطاع التعليم، كمين قطاعات أخرى، احنا ما عندناش مشكل مع وزارة العدل، السيد الوزير.

ابغينا نقولو بأن العمل دبال الإدارة الذي يهدف إلى عرقلة الأحكام القضائية هو بمثابة دعوة صريحة للعصيان ضد هاذ الأحكام، احنا كنعتبزو هاذ العمل دبال هاذ العقليات التي تعشعش داخل الإدارة العمومية وتمتنع دون أدنى سبب عن تنفيذ الأحكام القضائية هو دعوة صريحة منها للعصيان والاقطاب ضد الصيغة التنفيذية التي تأمر، باسم جلالة الملك، أن تعمل جميع السلطات على تنفيذ الحكم القضائي ولو باستعمال القوة العمومية، هذا هو المنطوق دبال المسطرة المدنية، السيد الوزير المحترم.

احنا كقولو بأن عمل بعض الموظفين هو فيه احتقار للسادة للقضاة الذين يصدرن الأحكام، وفيه استهتار بالحقوق دبال المواطنين، السيد الوزير المحترم، لأن كيف يعقل مواطن مغربي، شخص ذاتي أو معنوي، الإدارة كنسد عليه الباب، تعتدي على حقوقه، وكقول له سير للمحكمة ولما يأتي بحكم، الموظف الذي يصدر ضده الحكم ما كيستقبلش حتى المفوض القضائي، كيقول له "سير جري طوالك" فأين نحن من هاذ العقلية؟ هناك تراجع.

احنا كقولو للسيد الوزير بأن الحكومة الحالية هي أمام امتحان حقيقي، وهي ملزمة بمضاعفة الجهود، ما كتحملوش وزارة العدل بوحدها، الحكومة متضامنة، وعلى رأسها السيد رئيس الحكومة، والفريق مسؤول على هذا الكلام، احنا كقولو خريطة الطريق أمام هاذ الحكومة هو الفصل 126 من الدستور الذي ذكرتم به قبل قليل، كان الخطاب الملكي السامي دبال 14-

والمرضات وتقنيي الصحة خاصهم 6 سنين باش يترقاوا، هذا حيف داخل القطاع.

السيد الوزير،

حينما نتكلم عن هذه الفئة، نتكلم عن فئة تؤدي خدمات حقيقية وجيلية، وهادي خدمات كتمثل أساسا في أنه يوم إعلان الإضراب كيم استثناء الإنعاش وكيتم استثناء المستعجلات من الإضراب، وهذه روح وطنية عالية جدا ديال العاملين في قطاع الصحة العمومية، ولكن السيد الوزير كين صمت كبير ورهيب للحكومة حول الملفات القطاعية، ومن بين الملفات القطاعية ملف ديال المرضين والمرضات وتقنيي الصحة، بالإضافة إلى ملفات أخرى.

هذا الصمت الرهيب ديال الحكومة وحتى داخل الحوار الاجتماعي لا يتم إثارة هذه بالرغم من أن المركزيات تثيره، الحكومة تتغاضي وكتمشي لنا مباشرة للأشياء اللي هي بسيطة جدا، والتي لن تنفيذ لا الطبقة الشغيلة المغربية ولن تساهم الحكومة في أداء واجبها، الحكومة اللي كنعتهروها حد اللحظة، حكومة عاجزة عن التفاعل والتفاهم الحقيقي مع الطبقة الشغيلة المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

أعتقد أنه بالنسبة لهاته الفئة قلت أنه حققنا مطلب أساسي ولازم ما نذكر به، استفاد المرضون الحزيجين ديال المعاهد ديال تكوين المرضين من الترتي في السلم 10 و 11 إضافة إلى أقدمية ديال سنتين، حيث يعتبر هذا هو المطلب الرئيسي الذي كانت تنادي به هذه الفئة. احنا نتكلم على الرئيسي أما الأمور الأخرى فباب الحوار مفتوح لها.

إذا تكلمتم عن المصنف المهني والكفاءات ..، أنا جيت من مجال التشغيل وبالعكس خاصو يكون، لأن كيضبط العمل وكيضبط حتى المسألة ديال التوظيف والتوزيع ديال العمل داخل الفضاء ديال العمل.

المناصب المالية، تكلموا لنا على المناصب المالية 3748 منصب في سنتين لهذه الفئة، 1048 في 2017، ها هما يلتحقوا في هذا الشهر، و2700 اللي جاية باش يمكن نسدو الحصاص وفي نفس الوقت نحسنو الظروف ديال العمل، لأنه المرض لما يتكون بوحده شيء، لما يتكون معه مرض آخر كيمكن يعلموا واحد العدد ديال الأمور مثل الإلزامية والحراسة.

هذه المناصب تشكل 70% ديال المناصب بشكل عام، إضافة إلى التوظيفات اللي كابتة على مستوى المستشفيات الجامعية، التكوين في

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السيدات والسادة،

أولا، فيما يخص هاذ الفئة فتم تحقيق المطلب الأساسي المرتبط بالمرسوم ديال شتنبر 2017 - كما تعلمون - بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المرضين وتقنيي الصحة، وهذا كان محط سؤالكم في الأسبوع الفائت وتكلمنا عليه بالتدقيق، وباب الحوار مفتوح مع ممثلي تلك الأطر من النقابات داخل القطاع وليس مع التنسيقيات التي يمكن أن تتحرك هنا وهناك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

بالفعل الإضراب تدعو له التنسيقيات بدعم من المركزيات النقابية، ولكن المطلب في حد ذاته نسانده كمركزيات نقابية، نسانده أولا انطلاقا بأن الحوار الاجتماعي لحد الساعة لم يفض إلى اتفاق جماعي بما يضم هيئة المرضين والمرضات، بأن الحوار الاجتماعي لحد الساعة باش يعرفوا المغاربة ما كين فيه أي تطور جديد على الساحة اللي يمكن نبشرو بها الطبقة الشغيلة المغربية.

هاذ الفئة، السيد الوزير، عندها إحداث هيئة وطنية لهم وكيطالبو بها ومن حقهم ولا تكلف درهما، إخراج مصنف الكفاءات والمهن، وهذا فيه فراغ قانوني اللي كيتسبب في محاكمات جائرة ديال المرضين والمرضات حول أخطاء اللي ماشي هم اللي ارتكبوها، وهذا كذلك الحالة ديال السيدة ديال تيفلت مؤخرا، الإنصاف في التعويض على الأخطار 80% من الخدمات الصحية كيقدموها المرضين والمرضات والتعويض ديالهم على الأخطار المهنية 1400 درهم، كين ناس معهم في القطاع كياخذو 5900 درهم كتعويضات على الأخطار المهنية، وهما كيقدموا 80% من الخدمات الصحية.

كذلك السيد الوزير مراجعة الشروط ديال الترتي ديالهم في داخل القطاع كين ناس كيترقاوا على 4 سنين وكابينة المباراة، والمرضين

فيما يخص الأمراض المزمنة، كين هناك برنامج وطني ديال الوقاية ومكافحة مرض السكري، وفيه واحد المجموعة ديال الإنجازات، برنامج ديال التكفل بأمراض القلب والشرايين وبرنامج ديال الوقاية ومراقبة السرطان، وهذه البرامج تدار في المؤسسات الصحية التابعة للوزارة.

ثم فيما يخص التغطية الصحية في سؤالكم تتكلموا على 50% ديال المغاربة ما مغطينش، ما شي صحيح، 63% النسبة ديال التغطية.

كين الحقيقة الهدف ديال 25% ديال باقي أداؤه بالنسبة للمواطن، هذا هدف اليوم احنا في 50% بإمكانية توسيع التغطية الصحية والانفتاح على الفئات المستقلة المهن المستقلة يمكن نخفضوا من هاذ النسبة، ثم المسألة ديال التغطية ديال المستعجلات، هناك برنامج وطني منذ 2013 يحقق مجموعة ديال الإنجازات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة للتعبير.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الوزير على هذه المعلومات.

أقول السيد الوزير إن عاهل البلاد حفظه الله، في افتتاح الدورة التشريعية أكد على أن وضعية منظومة الصحة جد، جد رديئة في خطاب ملكي في الدخول البرلماني، وحين نطلع على التقارير السيد الوزير، نجد طبيب ونصف لكل 1000 مواطن، نجد 18% من الساكنة لا تحصل على الماء الصالح للشرب، نجد سرير واحد لكل 1000 شخص، بمعنى 24000 سرير ل 6 ملايين مريض.

حين نطلع على التقارير، نجد كذلك كل المستشفيات بدون استثناء تحتاج إلى الصيانة وتعاني من سوء الصيانة، أمراض القلب والشرايين منتشرة والوفيات تصل إلى 20%، أمراض الضغط الدموي، السكري، 9% من الوفيات ناتجة عن الحمل وعن الولادة، 23.7% حالة وفاة في كل 1000 حالة ولادة واللائحة طويلة وعريضة، بمعنى أننا أمام نموذج صحي جد ضعيف.

إذن عوض أن نحاول أن نغطي هذه الثغوب التي أصبحت لا تطاق، كان على الحكومة أن تضع برامج هادفة وفعالة ويجب أن تعيد النظر في قضية حق الصحة.

الولوج الصحي ليس باستطاعة الجميع، وقام، السيد الوزير، بأن هاذك بطاقة الراميد راها توتّي، هاذيك بطاقة الراميد هي ذيك البطاقة اللي كانوا تيديروا شحال هاذي شهادة الضعف ولت بشكل آخر وصافي ما فيها حتى حاجة، الكل يؤدي والي ما أداش تبتقي واقف في الصندوق حتى يجي شي واحد يؤدي عليه.

معهد المرضين، اعتماد نظام الإجازة والماستر في المعاهد ديال التكوين، منذ 2013، وهذا مكن هذه الفئة من التوظيف في السلم 10 و 11، والمماثلة ديال الدبلوم، الطور الأول (Licence) ودبلوم الطور الثاني الماستر.

المناصب ديال المسؤولية، تم تخصيص مجموعة من مناصب المسؤولية لهذه الفئة، فيما يخص منصب ديال ممرض رئيس، ومنصب ديال رئيس قطب. أكثر من ذلك 2 ممرضين اليوم كيسيرو مستشفيات، ويمكن مازال في المستقبل يكون أكثر من ذلك، تحسين ظروف العمل، التجهيزات البيوطبية، إعادة التهيئة، هذه ظروف ديال العمل بالنسبة لهم أساسية.

هناك اليوم فيما يخص الأمن دياهم والسلامة دياهم، دورية في طور الإنجاز، فيما يخص يعني حماية الأطر داخل المستشفيات، اللي غنأكد كذلك على احترام الضوابط ديال الولوج للمستشفيات، على إعادة النظر في دفتر التحملات لشركات الحراسة، واش يمكن يكون الرفع من الجودة ديال تلك الخدمات..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت المخصص لهذا السؤال.

وننتقل إلى السؤال الآتي الثاني وموضوعه المنحى الذي دخلته منظومة الصحة بالمغرب، والكلمة لأحد السادة المستشارين للوحدة والتعاضدية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أصدرت الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة تقريرا قد يقض مضاجع الحكومة إذا اطلعت عليه آلية مفقودة وبنيات محترنة وموارد قليلة جدا، وبالتالي فوضعية صحية منهارة، ترى ما هي الإستراتيجية التي سوف تقدم عليها الحكومة للتغلب على هذه المشاكل والإكراهات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة،

يمكن أن نحترم العمل ديال الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة ولكن قولوا لي هذا المسح اللي عملته واش عملته في المغرب كله؟ باش يمكن ترسم هاد الصورة هذه القائمة على كل المؤسسات الاستشفائية والمراكز ديال الرعاية الصحية الأولية، تكلمتوا على 3 الأمور أولا على الأمراض المزمنة وتكلمتوا على التغطية الصحية وعلى المستعجلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه تنمية العرض الصحي بالعالم القروي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

لا بد في الأول السيد الوزير أن نهنتكم على الثقة المولوية التي حظيت بها، بتعيينكم على رأس أكبر وزارة التي تعاني من إختلالات كبيرة.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي ستخذونها لولوج عادل ومنصف لسكان العالم القروي للخدمات الاستشفائية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فيما يخص العالم القروي، بطبيعة الحال الحكومة هي واعية بضرورة تدارك الفوارق الجالية بين العالم القروي والحضري، الوزارة كتفعل مخططها الوطني بالنسبة للهبوض بالصحة في الوسط القروي حسب الخريطة الصحية والمديريات الجهوية تسهر على وضع تلك الخرائط ديال عرض العلاجات والمصادقة عليها على المستوى ديال كل الجهات.

العدد ديال مراكز الرعاية الصحية بالعالم القروي في السنوات الأخيرة بين 2011 و2015 مثلا نعطيو غير مثال، كتمر من 1938 إلى 2012، الأولوية كنعطيوها في الموارد البشرية للعالم القروي، 60% ديال الموارد موجهة إلى العالم القروي، في السنتين الأخيرتين 3069 منصب للعالم القروي، السكن الوظيفي 171 سكن وظيفي تم إنجازهم في الآونة الأخيرة، التوفير ديال الأدوية الأساسية مع الزيادة في الميزانية ديال الأدوية سنة بعد سنة مع إعطاء الأولوية للعالم القروي.

دعم وتعزيز الخط المتنقل للتغطية الصحية، المستشفى المتنقل يشتغل في الأقاليم اللي عندها طابع قروي، وسيشتغل إن شاء الله كل السنة، كان يشتغل في الفترة ديال البرد، اليوم غيشتغل على طول السنة، وعندنا تصور وفي البرنامج ديالنا بغينا نضيفو مستشفى آخر متنقل بالنسبة للعالم القروي.

برامج سنوية ديال الوحدات المتنقلة اللي تتقوم بمجموعة ديال البرامج

ثم كذلك، السيد الوزير، التزمت الوزارة في هاذ الشيء كولو ديال الراميد، لأن الراميد في الأول الانطلاقة كان شكل، ودبا راه ولى شكل حاجة واحدة أخرى، ما عندو علاقة بالتغطية أو بالحماية الاجتماعية.

لهذا، السيد الوزير، نقول بأن عندكم مشكل ديال الخصاص، خصاص محمول، ما يمكنشاي تشدوه بفرملي غيدير ليك الخدمة 10 أو طبيب يدير لك ديال 20، ما يمكنش أنك أنت دبا المستشفيات كنتير الكوفا ديال الفحوصات، غنديرو 20 ولا 30 والآخرين فين غادي يميشوا؟

ثم كذلك الطفل عندو شلل دماغني خاصو سنة، وتتقول الوزارة باش ترد في عوض ما تقول أييه ما خاصهش تكون، تتقول لا والتشخيص بالراميد ليس إستعجاليا، إذن أشنو هو الاستعجاليا السيد الوزير؟
أظن أن الحكومة يجب أن تخرج من .. في موضوع الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

أنا لا أريد ولا أحاول أن أعطي الاختلالات اللي يمكن تظهر، ولكن أريد أن أرى نصف الكأس المملوء، لأنه أمور مهمة اللي تدارت، إلى أخذت الناس ديال الراميد يعني 100% ديالهم تيستافدوا اللي فيهم المرض ديال السكري تيستافدوا من الأدوية، التكفل بأكثر من 770000 مريض بالسكري في المرافق ديال الرعاية الصحية، 60% منهم راه راميد، 3 المرات ديال المضاعفة من 2005 إلى 2017 ديال المتكفل بهم.
الميزانية في مجال أدوية السكري تزداد ب 50% في ظرف 3 سنوات.

التغطية المجانية ل 100% ديال مرضى السكري.

فيما يخص القلب والشرايين هناك برنامج، كما قلت، اللي غيستافد منه 20% ديال المصابين، إضافة إلى برامج ديال الوقاية والتربية الصحية.
التغطية ديال 50% من الأشخاص المعرضين للخطر المرتفع للإصابة، الأدوية ديال الوقاية.

هناك كذلك فيما يخص السرطان، بسرعة، محور الوقاية والكشف والتشخيص والرعاية بشركة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان، اليوم كين مجموعة ديال المؤشرات اللي هي إيجابية، 100% من المرضى المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "الراميد" كيستافدوا من العلاج من السرطان. ممكن أن تكون هناك لوائح انتظار، من المؤكد ولكن الأعداد هي في تزايد، الأعداد ديال مراكز التشخيص والمراكز ديال العلاج في تزايد مستمر بتوزيع جهوي.

السيد الوزير، خاصك تعطي التعليمات ديالك، السيد الوزير، وخاصك تدير لقاءات فهاذ المناطق هاذو، وتشوف احنا راه ما كتر يدوش عليكم، هاذو راه صحة المواطن، السيد الوزير، وكيدروا (les transferts)، واحد كيمشي من جماعة لجماعة، من المستشفى الإقليمي للمستشفى الجهوي من المستشفى الجهوي خاصو يجي للرباط، واش اللي مرض في الجبال ديال آيت عبي ولا تغيرت ولا أربعين إقبلي، ولا تكلفة ولا آيت أمديس ولا سيدي يعقوب، خاصنا نجيبوه للرباط؟

السيد الوزير، خاصك إعادة النظر فهاذ المسائل كاملة، ونزيدك الراميد، السيد الوزير، الراميد احنا الناس مستفدين في أزليلال بالراميد، ها البطائق عندهم، ولكن الخدمات ما كايناش، واش اللي عندو الراميد بغا يدير (un scanner) خصو (un rendez vous) ديال عام.

السيد الوزير،

الله يخليك أنت وزير شاب، وجيت لهاد الوزارة، بغيناك تدخل لها بجوية ومجدية وبغيناك توقف على هاذ مكانم الخطر، هاذ السؤال اللي كنعول لك السيد الوزير، راه سبق لي وطرحت على الوزير الآخر ثلاث سنين هاذ، ولم يتخذ أي إجراءات.

السيد الوزير، كنعطك منك إقناذ ما يمكن إقناذه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

احنا كذلك بدون مزايمة وواعين بالرهانات ديال القطاع والتحديات، وابغينا نمشيو للقدام، بأولا حكاما جديدة، أنا في العمد الثالث ديال المخطط 2025، أتكلم على الحكامة والتدبير، كيف يعقل أن يظل مركز صحي يعني بدون قيادة؟

هاذ المسار العلاجي، هاذ المركز الصحي اللي كياخذ على نشسو يصيفط للمستشفى الجامعي بدون ما يكون هناك تنسيق، كيف يمكن؟ اليوم كان عندي رئيس مجلس إقليمي وتكلمنا، حيث قلت بأنه المسألة ما كنهش غير القطاع الصحي كنهش جميع القطاعات، خاصة لما كتبغني تصيفط الموارد البشرية إلى القطاع يعني المجال القروي، خاص تحفيزات، خاص السكن، خاص الطريق، وبطبيعة الحال خاص كذلك أفكار وخص إمكانيات مالية، الإمكانيات اللي كونورها ما كتكفيشاي باش يمكن نمشيو لعدد المناصب الكافي، الجماعات المحلية كندخل.

وكاين هناك كذلك مسألة الطب عن بعد (la télémédecine)، مجموعة الآن عندنا جوج ديال التجارب على المستوى الجهة الشرقية والجهة

صحية، لا فيما يخص التلقيح ولا فيما يخص الكشف عن مجموعة ديال الأمراض كالسكري والضغط الدموي والقصور ديال الكلي وأمراض أخرى، مرض السرطان إلخ، كنعوماو بعدة حملات، إضافة إلى الحملات الطبية اللي كتشجعها الوزارة واللي هي بالعشرات في العالم القروي، والتي تحاول أن تسد الخصاص. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير.

غير باش نكون معك صريح ألسيد الوزير راه المراكز الصحية بالعالم القروي تعاني وتعاني في صمت، صحة المواطن في العالم القروي هاذي ماشي تنتزايدو السيد الوزير، ولكن هاذو راه خوتنا المغاربة والإخوان ديالنا في العالم الجبلي وفي العالم القروي، أنا نعطيك غير على سبيل المثال جهة بني ملال - خنيفرة إقليم أزليلال 44 جماعة قروية، باستثناء جوج جماعات اللي هما حضريين بالتالي 42 مركز صحي فارغ بدون أدوية وبدون أطر طبية وبدون تجهيزات وبدون آليات الاشتغال.

السيد الوزير،

نعطيك على سبيل المثال بعض المراكز ما كاينش أطباء ما كاينش أطباء، أطباء خاصكم تفتحوا واحد الحوار جاد وحوار هام مع هاذ الأطباء، راه ما يمكنش هاذ الأطباء غادي نصيفطوهم للعالم القروي ما كاين لا طريق، ما كاين لا ماء، ما كاين لا ضوء، غادي نقول لهم غادي تخدموا آلية الاشتغال ماكاينش.

كيف ما كنعول لك السيد الوزير، احنا صحة المواطن فوق الجميع، والقطاع الصحي قطاع هام وقطاع اللي عندو الأولويات ديالو، قطاع اللي ما فيش المزايدات السياسية، هذا راه ماشي (PAM) ولا عدالة ولا استقلال ولا هذا، المغاربة هاذو اللي مريض خاصو يدخل للمركز الصحي ويلقى الخدمات الصحية متوفرة.

نعطيك على سبيل المثال: الجماعة ديالي أنا، السيد الوزير، كنت (dernièrement) فواحد الدورة استثنائية، الناس كيغوتوا، تيجيو ناس باش يوصلوا للمركز الصحي خاصهم 10 كيلومترات كيمشيو على الأرجل ديالهم، كيوصلوا للمركز الصحي باش يديروا (le vaccin) ما كاين، المرضة تما كنعول لهم ما يمكنش ندير لكم (le vaccin) إلى ما كانوش 10 ديال الناس، واش هاذ (le vaccin) إلى درناه في كفة ودرنا الصحة ديال المواطن في كافة واش ما يخسرش (le vaccin) والمواطن باش ما يديرش التلقيح.

إذ نسجل مجموعة من العوائق التي تواجه طب المستعجلات وطب الكوارث، منها عدم تنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني للنهوض بهذا القطاع الحيوي رغم مرور سنوات على إطلاقه، ضعف كبير في التكوين في هذا المجال، سوء استقبال المرضى إلى جانب ضعف التجهيزات وبنيات الاستقبال، خاصة وأن الحالات المستعجلة متنوعة، خاصة ضحايا حوادث السير ووفيات الأمهات عند الولادة.

على سبيل المثال، السيد الوزير المحترم، المستشفى الإقليمي لمدينة الداخلة تم الوقوف على كل هذه الحالات خلال الزيارة الميدانية التي قام بها مؤخرا الفريقين الحركيين لمدينة الداخلة.

وفي ارتباط بهذا المجال الإستعجالي اسمحوا لي، السيد الوزير المحترم، أن أثير معكم إشكالية مرضى القصور الكلوي وتصفية الدم التي تشكل إحدى الحالات الاستعجالية، وأضرب لكم مثلا بوضعية مركز تصفية الدم بمستشفى الحسن الثاني بالداخلة باعتبار مصلحة داخل المستشفى والذي أحدثته جمعية المحسنين منذ 2005 والتي وفرت 13 آلة تصفية بطاقة استيعابية تصل إلى 60 مريض والعدد مرشح للزيادة.

و بموجب اتفاقية مع وزارتك الموقعة منذ 2006 تم تحديد تدخل الجمعية في شراء مستلزمات حصص التصفية وإصلاح الآلات والمعدات، والباقي تتولاه الوزارة ولكن أمام عدم التزام الوزارة بنود الاتفاقية فالعبء كله ملقى على عاتق الجمعية، حيث لا تلتزم الوزارة إلا بالموارد البشرية والماء والكهرباء فقط، علما أن تكلفة المركز تناهز 3 ملايين درهم سنويا دون احتساب تجديد الآلات وتوسيع الخدمات، وعلما أن الجمعية تقدم الخدمات بالمجان، بل إن هذا المركز مستثنى من دعم وزارتك عكس باقي المراكز.

وفي هذا الإطار سبق أن طرحنا سؤالا في الموضوع على الوزير السابق في جلسة 11 يوليوز 2017 بهذه القبة، التزم فيها السيد الوزير بدعم المركز باعتماد لتوفير (les kits) قدره مليون ونصف درهم، بل حدد أسبوعا للشروع في ذلك إلا أنه بعد مرور سنة لم تف الوزارة بهذا الالتزام، فضلا على استفادة المستشفى من عائدات... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فيما يخص التكفل بمرضى القصور دياب الكلي، الوزارة تؤدي 250 مليون دياب الدرهم سنويا لشراء الخدمات، إضافة إلى المراكز التابعة للوزارة والمستشفيات، 250 مليون دياب الدرهم.

فيما يخص الجمعية التي تكلمت عليها بالداخلة احنا مستعدين نشوفو هذه الاتفاقية ونشوفو علاش ما كتحترموش الالتزامات ديالنا كما ذكرتم، ما

ديال مراكش - أسفي، ابغينا نوسعو هاذ التجربة هاذي. اليوم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه الارتقاء بطب المستعجلات ببلادنا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفضه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما هي الإجراءات المتخذة، السيد الوزير المحترم، للارتقاء والنهوض بطب المستعجلات؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

هاذ المسألة دياب المستعجلات كعرفها أساسية، لأنه المدخل دياب المستشفى عندنا 21% دياب الاستشفاء يمر عبر المستعجلات، عندنا كل سنة كترتفع المرور من المستعجلات ب10% سنويا.

عندنا كذلك بالأرقام، اليوم 6 مليون يعني أكثر من 50% مدة 8 سنوات، احنا 10 سنين المغرب زاد 3 حتى 4 مليون، في المستعجلات زدنا 2 مليون في 8 سنوات، وبالتالي هاذ الضغط احنا عارفينو وحاسين به، كايين هناك برنامج منذ 2013، فيه التهيئة دياب المستعجلات إلى أقسام مستعجلات، فيه المستعجلات دياب القرب، وفيه كذلك اقتناء سيارات دياب الإسعاف بالنسبة لا العالم القروي ولا بالنسبة النقل من مستشفيات المحلية إلى المستشفيات الجهوية والجامعية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفضه بمبارك:

شكرا الوزير المحترم على هذه التوضيحات، وفي إطار التفاعل مع جوابكم القيم نود في الفريق الحركي، ونحن ننوه بالمجهودات التي تبذلونها في هذا المجال والقطاع عموما.

وتوحيد شروط أداء الطلبات العمومية وفتح سبل جديدة لتسوية النزاعات سواء الإدارية أو الودية في حالة حدوث النزاع خلال تنفيذ الصفقات.

لذا، ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية لتحسين وتطوير نظام الصفقات العمومية من أجل ضمان مزيد من الشفافية؟ وما مآل دفتر الأحكام الإدارية العامة للأشغال لتعزيز اللامركزية الترابية والتي أصبحت تفرض مراعاة الخصوصيات المحلية لتقوية التنافسية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم حول الإطار المنظم للطلبات العمومية وإصلاحه، راه عاد خضع للإصلاح، المرسوم المحدد أو المصلح لهذا النظام صدر في 20 مارس 2013، وبدا العمل به بداية 2014، يعني هاذ ثلاث سنين ونصف، راه بعض المرات راه ماشي مشكل في إصلاح المنظومة في هاذك النصوص، المشكل راه في تنفيذ النصوص.

يمكن لي نقول لكم أن هذا النظام الحالي فيه العديد من الإيجابيات اللي جات في التدخل ديالكم، في اعتماد طلب العروض مفتوح كقاعدة أساسية لإبرام الصفقات، نشر البرنامج التوقعي للصفقات، توحيد آلية التدبير الإلكتروني للصفقات العمومية، إخضاع، أعمال الهندسة المعمارية للمنافسة، الحد من السلطات التقديرية لصاحب المشروع، تطوير وتدعيم التقنيات الجديدة للمعلومات في مجال الصفقات العمومية من خلال التعهدات الإلكترونية، وخصوصا عبر مسطرة تناقص المناقصات الإلكترونية، تحديد مستوى تقرير الافتتاح، فوقاش ذاك (les marchés) يكونوا خاضعين للإفتتاح، اعتماد منظومة التدبير المندمج للنفقات، وأيضا إصلاح منظومة أداء فوائد التأخير في ميدان الصفقات العمومية، إلى آخره.

هذه ثلاث سنين ونص، دبا خاصنا نكبوا باش يكون التطبيق السليم والصحيح ديال هاذ المنظومة.

فيما يخص النزاعات، أذكركم أنه في بداية السنة تم خلق اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وهي هيئة مستقلة تتولى مهمة الإشراف على الصفقات العمومية والتحكم في الإنفاق وتقوم بأدوار وقائية وتأطيرية واستشارية، ويمكن تتوصل أيضا بالشكايات ديال المتنافسين وكتبدي الرأي ديالها القانوني والمسطري حول هذه الشكايات ومدى مطابقتها مع النصوص

كأين حتى مشكل.

غير قلتو بأنه لم تلتزم الوزارة بمخططها ديال المستعجلات وهذا ماشي صحيح، 88 وحدة ديال مستعجلات القرب اللي تم إنجازها، الهدف كان هو 80، 15 مصلحة ديال المستعجلات المنتقلة للإنعاش (SMUR) في الوقت اللي الهدف كان 11، اقتناء 467 سيارة ديال الإسعاف فيها 120 سيارة من الصنف (أ) والصنف (أ+) اللي ثمنها بين 3 حتى ل 4 مليون ديال درهم، كمشوفوهم غير في الأفلام، يعني هذه عبارة عن مستشفى متنقل مجهز، 4 ديال الخدمات ديال المروحيات، واش كان عندنا في بلادنا هاذ الشي؟ أربعة ديال الخدمات راه أرواح اللي تعتقت، راه ولادات اللي تعتقت، راه أمهات اللي تعتقوا، بحكم هاذ الخدمات اللي دارت. شراكة كذلك كآينة، مرحبا بالشراكة في مجال المستعجلات، كآينة على المستوى الجديدة، وناجحة وخاصنا نظوروها أكثر.

ثم كذلك هناك غنستمرو، غنستمروا في مخطط آخر ديال المستعجلات اللي فيه إن شاء الله 12 مصلحة ديال المستعجلات اللي تم التأهيل ديالها سنويا، برمجة 10 ديال الوحدات مستعجلات القرب سنويا، إعادة توزيع المصالح الجهوية (Les SAMU) على حسب الخريطة ديال الجهات، اليوم التقسيم الإداري وإحداث مصالح متنقلة (les SMUR) بكل الجهات وكذلك تقوية الشركات.

وبالنسبة في الأخير للداخلية، أنا زرت المستشفى ومستعدين باش في إطار الشراكة باش نظوروها مازال المستوى ديال الخدمات وخاصة المستعجلات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونجدد لكم الشكر على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع الاقتصاد والمالية، وأول سؤال موضوعه، إصلاح الإطار المؤسسي المنظم للطلبات العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليفضل.

المستشار السيد محمد سالم بمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة، السادة الوزراء،

السيد الوزير، سؤالنا اليوم يتمحور حول الصفقات العمومية والتي لازالت لم ترق إلى مستوى المعايير الدولية المعمول بها، الشيء الذي بات يتطلب توضيح وتحديد الأحكام التي تشكل بعض الغموض وتبسيط الإجراءات في مجال تنفيذ الخدمات وتوضيح مسؤولية مختلف المتدخلين في مجال تنفيذ الصفقات العمومية، وتوحيد الوثائق اللازمة وتقليص الآجال

فيما يتعلق ببعض الأسئلة التي طرحت، المقابلة الصغيرة والمتوسطة في صلب اهتمامات الحكومة والتعريف ديالها باين وواضح هي كل مقابلة كنتشغل أقل من 200 ديال المستخدمين، ولهذا أنا كما قلت أن هنا منظومة متكاملة التي خاص أن التنفيذ والمراقبة ديال هاذ المنظومة. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه، عدم تتبع تقارير المحاكم المالية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرًا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تضمنت التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات جردًا لمجموعة من الاختلالات المالية والتدبيرية التي تعرفها عدد من الإدارات العمومية والمنشآت والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، وهي تقارير توافقت مع تقارير المفتشية العامة للمالية التي تجرئها على المقاولات والمؤسسات العمومية.

لذا نسألكم، السيد الوزير، ما هي أسباب غياب عملية متابعة تقارير المحاكم المالية وفق المساطر القانونية؟ وما هي الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لوقف نزيف هدر المال العام وسوء التسيير الثابت بناء على هذه التقارير؟ وشكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرًا السيد الرئيس.

شكرًا السيدة المستشارة.

كما يعلم الجميع تتولى المحاكم المالية ممارسة الرقابة العليا على المال العام طبقًا لمقتضيات الباب العاشر من الدستور.

وفي هذا الصدد يقوم قضاة المحاكم المالية بالتحقيق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصروفات مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

هاذ العمليات ديال الرقابة التي تمارسها المحاكم المالية تم الرقابة القضائية على مدى تقيد العمليات المالية المنجزة بالقوانين والمقتضيات التنظيمية، وكذا

المنظمة للطلبات العمومية.

شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد سالم بمسعود:

شكرًا السيد الرئيس.

السيد الوزير، احنا سؤالنا طرحناه انطلاقًا من نتائج مجموعة ديال الدراسات ديال المختصين، على رأسهم مؤسسة (inforisk) التي كشفت على معطيات وأرقام مخيفة، كنتكلم على 8045 مقابلة التي مشات للإفلاس، تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية التي تابعة لكم، والجمعية المغربية للشفافية التي كتأكد على وجود اختلالات عميقة على كافة المجالات القانونية والتنظيمية للصفقات العمومية وتقول عن السبب هو تشتت النصوص القانونية وقدمها، مع العلم أن ما خصناش نساو الوزن الاقتصادي للصفقات العمومية والتي كيشكل 16% من الناتج الخام الداخلي.

السيد الوزير، هاذ العدد المهول ديال الشركات التي أفلست، فيها عدد كبير جدا من المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي كانت تعطت لها واحد 20% من المبلغ التوقعي للصفقات العمومية، والتي لحد الآن ما قديناش نحددو هاذ الشركات الصغرى أشنو هي؟ لأنه ما يمكنش شركة في صفقة عمومية نطلبو لها شواهد التصنيف والشواهد التقنية التي كتجاوز المبالغ ديالها ولا باش نستخرجوها الرأسمال ديال الشركة، كنتلقى شركة مديورة ب10000 درهم وخاص مولها يخسر 40000 درهم باش يجيب ورقة باش يشارك في صفقة عمومية.

هاذي مجموعة من الأمور التي لا بد من مراجعتها والتي كندقو ناقوس الخطر بالنسبة للقطاع الخاص... شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

إذن الخلل كيوقع بعض المرات كما قلنا في التنفيذ، ذاك الشيء اعلاش المفتشية ولا المجلس الأعلى للحسابات كيبرد بعض الاختلالات.

فيما يتعلق بإفلاس المقاولات كين واحد السؤال غيحي في نفس الحصة غادي نجابو عليه، ماشي لا بد أننا نربطو الإفلاس ديال المقاولات بنظام الصفقات العمومية ماشي كل شيء كيشغل مع الدولة.

جنائيا على القضاء الزجري.

ويلاحظ في هذا الصدد بأن وزارة المالية تستمر في تحويل الاعتمادات المالية من النفقات المشتركة لهذه المؤسسات بما يفوق 60 مليار درهم سنويا من ميزانيتي التسيير والاستثمار.

وبالمقابل تبادر المجالس الجهوية للحسابات بخصوص الجماعات الترابية إلى تفعيل مقتضيات المتابعة في حق بعض الموظفين لارتكابهم أخطاء خلال مزاولة مهامهم الوظيفية، وهو إجراء نثمه، في حين أن مثل هذا الإجراء لم يتم به الجهات المختصة في حق المؤسسات.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، بتفعيل دور المفتشية العامة للمالية ومراجعة وضعيتها ودورها حتى تساهم بشكل فعال في مراقبة وحماية المال العام، وذلك بإحالة هذه الملفات على القضاء الزجري تفعيلًا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لا، ابغيت نجاب على تقطين، أولا تحويل الاعتمادات، أولا ما شي كل المؤسسات العمومية فيها كل شي الاختلالات، والا ذيك 200 مليار ديال الاستثمارات كلها مرارا تنشوفها، يعني التعميم ما مزيانش.

ملي تيكون اختلال تيكون ردة فعل، المفتشية العامة للمالية تقوم بدورها، وحين تصل إلى بعض الاستنتاجات، لأن أيضا في الاختلالات راه فيها مستويات، كتمشي من الاختلاس إلى عدم التقيد ببعض المتتضيات القانونية في مجال صرف المال العام، إلى كان اختلالات اللي يمكن لها تصلح تنصلحوها، إلى كان اختلاس كتحول الملف للمجلس الأعلى للحسابات من أجل تعميق البحث.

ويمكن لي نقول لكم العدد ديال الملفات اللي مشاو للعدالة لقول الكلمة الأخيرة فيها، زعا غير بغيت نقول أن هاذ العمل التكاملي بين دور المفتشية العامة ديال المالية وبين دور المجلس الأعلى للحسابات، وبين رقابات أخرى ديال المال العام، رقابات لأن في العديد ديال المؤسسات تقوم بهاذ المراقبة، طبعا حتى البرلمان يقوم في إطار اللجان ديال التقصي إلى آخره، راه يعني حلقة متكاملة، كل واحد كيقوم بالدور ديالو، يمكن لي نؤكد لكم أن المفتشية العامة للمالية تقوم بدورها كاملا ويتكامل مع المجلس الأعلى للحسابات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه مآل التقاعد التكميلي لمستخدمات ومستخدومي المكتب التكويني المهني وانعاش الشغل، الكلمة لأحد السادة

البت في حسابات المحاسبين العموميين ومراقبة التسيير وتقييم نتائج أداء الوحدات.

فيما يتعلق بالمراقبة والمتابعة ديال هاذ التقارير:

هاذ المتابعة أولا تيقوموا بها المجالس الجهوية للحسابات والمجلس الأعلى للحسابات بناء على اختصاصاته القانونية الواسعة، من أجل ضمان التطبيق العملي والصارم للمتابعات القانونية، وذلك في إطار المهمة القضائية المسندة لهم في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية بصرف النظر عن الحق في المتابعات التأديبية والجنائية إن اقتضى الحال.

أما فيما يتعلق بالحكومة والمتابعة ديال التقارير:

الحكومة تقوم بمتابعة التقارير، والمفتشية العامة في تكامل مع المهام ديال المجلس الأعلى للحسابات تقوم أيضا بعملية في إطار طبعا القوانين المنظمة لها وتعمل بتنسيق مع باقي المفتشيات في إطار التفتيش الداخلي، يمكن لي نقول لكم في 2017 تم القيام ب 210 ديال المهام التفتيش ديال المفتشية العامة للمالية، منها 52 فحص للإدارات والمؤسسات العمومية، 45 فحص للمشاريع الممولة من طرف المؤسسات الدولية، 26 فحص لصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و 87 فحص للجماعات الترابية.

كل هاذ التقارير تمشي للمصالح المعنية بهاذ التقارير ونسخة تمشي للمحاكم المالية إلى كان فيها شي إطار طبعا التأديب المالي، وإلى كانت شي خطورة تيقوم المجلس الأعلى للحسابات بتعميق الفحص، وإلى كان هناك، كما قلت، اختلال يعني خطير مخالف للقوانين تنحيلوه على القضاء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

كما يعلم الكل فإن نشر تقارير المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات أحد أهم الإجراءات التي تساهم في مراقبة اختلالات التدبير المالي العمومي، كما جاء في جوابكم فإن دستور 2011 في الفصل ديالو 148 تياكد على أنه يتعين على المحاكم المالية نشر جميع التقارير الخاصة والمقررات القضائية، وهذا سيسمح للرأي العام بالإطلاع على تفاصيل الخروقات والاختلالات التي تشوب تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

في السنوات الأخيرة، السيد الوزير، تطرقت المحاكم المالية لاختلالات مالية وتدييرية تعاني منها المؤسسات العمومية والشركات الوطنية الكبرى، وفي المقابل لم نلاحظ أية إجراءات متخذة من قبل وزارة المالية، في حين كان يتعين المبادرة بتدقيق حساباتها وإحالة الاختلالات التي تكتسي طابعا

لذا، نطالب من وزاراتكم، السيد الوزير، الإفراج عن التقاعد التكميلي بأثر رجعي، للتخفيف من المعاناة الاجتماعية والإحباط الذي يصيب المتقاعدين وأسرههم نتيجة المعاشات الهزيلة، فبروتوكول الاتفاق الموقع بين إدارة التكوين المهني وإنعاش الشغل والجامعة الوطنية للتكوين المهني ووزارة الاقتصاد في يونيو 2011، لم ينفذ كاملا، فعدة مواد لازالت عالقة، كتعديل النظام الأساسي والتقاعد التكميلي، هذا البروتوكول الذي وافق عليه المجلس الإداري وهو سلطة تفريرية.

وأكدت إدارة المكتب أن الغلاف المالي المتعلق بالتقاعد التكميلي متوفر، كما وجهت لوزارتكم رسالة تذكير حول الموضوع، زيادة على أن هذا التقاعد لم يكلف ميزانية الدولة ولا درهم.

وفي بعض الأحيان، أستسمح، بالله عليكم السيد الوزير، كيف يمكن للمتقاعدين والمعاشات العيش بمعاش شحيح، بحيث يضطرون للعمل في أي مجال، فالمستخدم يتحول إلى حارس أمن بالشركة براتب 1200 درهم، وإذا كان محظوظا يشتغل بالعقدة داخل المكتب التكوين المهني بشروط جد مجحفة، 130 درهم للساعة، مقارنة مع متعاقد لا يمت بصلة للمكتب ب200 درهم للساعة، زيادة على أن أجور المتقاعدين المتقاعدين لا تؤدي لهم إلا بعد مرور عدة أشهر، بل قد تصل إلى أكثر من سنة، فلمن نحمل المسؤولية، السيد الوزير؟

كل هذا يجيلنا لما أقدمت عليه الحكومة في سلوك مخالف لأعراف الحوار والاتفاق بينها وبين الفرقاء الاجتماعيين، حيث قامت بتمرير إصلاح المقاييس للصندوق المغربي للتقاعد، دون أن يشمل النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وفي بعض الأحيان قد يتعلق بفئة المستخدمين في نفس المؤسسة أو نفس القطاع ولهم نظامين مختلفين (RCAR- CMR).

كما أن الحكومة لم تف بوعودها للقيام بإصلاح شمولي لمنظومة التقاعد وخلق قطب عمومي وقطب خاص، هذا الإصلاح الذي سيضمن العيش الكريم لمستخدمات ومستخدمي مكتب التكوين المهني بل ولكل المنخرطين في النظام الجماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

الجملة ديالك الأخيرة، عوض ما ندافعوا على منتج ديال التقاعد التكميلي ندافعوا باش نجيو للمرحلة الثانية لإصلاح منظومة التقاعد باش يكون هناك قطب عام وهناك قطب خاص ويكون فيه التقائية، باش ما نخلطوش الأمور، هذا هو الإصلاح الجذري الذي سوف يمكن أولا من إعطاء ديمومة أكبر لصناديق التقاعد باش يكون هناك تكافؤ ومساواة بين

المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الأسباب الحقيقية وراء رفض الوزارة الإفراج عن التقاعد التكميلي لمستخدمات ومستخدمي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

مستخدمو مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل عندهم نظام للمعاشات ومنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، اللي هو (RCAR)، ويتألف هاذ النظام من نظام عام ونظام تكميلي.

النظام العام يعتبر نظام إجباريا للجميع، والنظام التكميلي هو نظام تعاقدية يكتسي طابعا اختياريا، ويطبق هاذ النظام على المنخرطين في النظام العام الذين يتوفرون على أجور تفوق سقف الأجرة المحددة سنويا من طرف النظام الجماعي.

بالنسبة للتقاعد التكميلي الذي تطالب به مؤسسة التكوين المهني، يتعلق بـ (RECORE) اللي هو هاذ النظام اللي هو منتج تجاري للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، وغير منصوص عليه قانونيا أو تنظيميا بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

إن التكوين المهني قطاع يساهم في تأطير وتكوين أجيال كفاءات مهنية قادرة على الاستجابة للمتطلبات قطاع الإنتاج، فجميع المستخدمين والمستخدمون منخرطون للارتقاء بالمنظومة التكوينية ككل على الرغم من ظروف العمل الصعبة ككتابة ساعات العمل المرتفعة والضغط الذي قد يصل إلى المس بكرامة المستخدم.

إلا أن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد نظام تفريري وتقسفي بامتياز، نظام يساهم فيه الأجير طول حياته المهنية، لكن يواجه بمعاش الظلم والحيف، بحيث يصل ما بين 40% و35% من الأجر.

الديون العمومية والحد من تراكم الباقي استخلاصه، وتبذل الوزارة عبر، طبعا، كل أجهزتها في إعمال كل المساطر والإمكانيات القانونية، ما نذكرش كل الإجراءات يمكن لي نذكر غير جوج.

أولا إرساء نظام لتبادل المعطيات والمعلومات الخاصة بالملزمين والفرقاء المتدخلين في عمليات التحصيل.

ثانيا، تحسين أداء ومردودية مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين لمصالح الخزينة العامة للمملكة، مع اللجوء لخدمات المفوضين القضائيين كلما اقتضت الضرورة ذلك.

فيما يتعلق بشق السؤال المتعلق بتفعيل مسطرة التحصيل الجبري عن طريق القضاء، هاذ المسطرة يباشرها المحاسبون العموميين في بعض الحالات التي تقتضي ذلك، وكتمشي إلى حجز وبيع العقارات وحجز بيع الأصل التجاري.

فيما يخص النقطة الأخيرة المتعلقة بحذف الرسوم القديمة، تجدر الإشارة أن كل المدينين بالضرائب والرسوم ملزمين بتأدية ما بذمتهم بقوة القانون، غير أن هناك بعض الإمكانيات التي يتيحها القانون 15.97 بمثابة مدونة لتحصيل الديون العمومية التي تسمح للمحاسب باقتراح حذف الضرائب والرسوم التي يتعذر عليه تحصيلها.

أنا اللي كيمني فهاذ الشي كلو هو ما أقوله الآن، كاي واحد المبادرة جات في قانون المالية ديال 2018، هاذ المبادرة التي تتعلق بالإعفاء من فوائد التأخير والغرامات وفوائد رسوم التحصيل، تتعاونو احنا غنقومو بواحد العملية ديال التواصل، ولكن تتعاونو كاملين لا الحكومة ولا الجماعات المحلية، ولا كل السادة النواب والمستشارين المحترمين باش نعطيو الفرصة لهاذ الملزمين باش ياديو ما بذمتهم وهاذي راه آخر فرصة بالنسبة لهاذ الملزمين باش ياديو ما بذمتهم وأيضا نقتضو هاذ الباقي استخلاصه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

بالرغم من الجهود التي بذلت بالنسبة للنظام الجبائي، فإنه لا يزال غير قادر على المساهمة في تنمية الموارد المالية للجماعات الترابية، إذا كانت الجماعات الترابية شريكا أساسيا في التنمية فهي غير قادرة على القيام بهذا الدور كقاطرة للتنمية في ظل الأرقام المخيفة للباقي استخلاصه من الرسوم والضرائب المستحقة لفائدة الجماعات.

فجاعة مراكش على سبيل المثال، فالباقي استخلاصه يتجاوز مجموع

جميع المستخدمين في القطاع العمومي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه معضلة الباقي استخلاصه من الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعاني مجموعة من الجماعات الترابية من تضخم الباقي استخلاصه من الضرائب والرسوم التي تستخلصها مديرية الضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية والمحولة لفائدة الجماعات الترابية، هناك مجهودات تقوم بها الجماعات الترابية لاستخلاص هذه الرسوم، لكن هذه المجهودات تبقى غير كافية ويستمر تنامي الباقي استخلاصه مما يجتم تضافر جهود وزارة الداخلية والخزينة العامة للمملكة والجماعات الترابية المعنية.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير القانونية والتنظيمية التي تعتم وزارة الاقتصاد والمالية اتخاذها بمعية باقي المتدخلين للحد من تنامي الباقي استخلاصه من الرسوم والضرائب المستحقة للجماعات الترابية؟ وأيضا عن مدى تفعيل مسطرة التحصيل الجبري لهذه المستحقات عن طريق القضاء في حالة فشل مسطرة الصلح، إن أمكن ذلك، أو اتخاذ قرار حذف هذه الرسوم القديمة التي تشكل عبء محاسبيا على ميزانيات الجماعات المعنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

كما يعلم الجميع هناك عمل الآن بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية على تحيين المنظومة الجبائية للجماعات الترابية لتجاوز الصعوبات الحالية والرفع من المردودية والاستجابة لمتطلبات الملزمين.

هناك عدة إجراءات اتخذت من أجل تحسين التحصيل واستخلاص

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لتقديم السؤال الخامس، وموضوعه إدماج القطاع غير المهيكّل في منظومة الاقتصاد الوطني.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم عن التدابير والإجراءات العملية التي ستخدها الحكومة قصد إدماج القطاع الغير المهيكّل في منظومة الاقتصاد الوطني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

طبعاً هاذ الموضوع تيجي في العديد من الأسئلة أو تيجي داخل اللجنة إلى آخره، غير ابغينا يعني باش نجابو عليه في 3 دقائق صعب، ولكن غير نصلو فيه.

أولا القطاع غير المهيكّل إشكال، كين غير المهيكّل المعيشي وكين غير المهيكّل ذاك الكبير، ذاك الغليظ، اللي مهيكل داخل غير المهيكّل.

المعيشي واللي صغير أعطيناهم مبادرات، راكم عارفين، على الأقل 2 المبادرات: أولا نظام المقاول الذاتي، ثانيا النظام اللي تيعلن على الهوية ديالو بلا ما نرجعو لو للسابق، ملي تيكشف على الهوية تنقولو مرحبا دخل لنا أسيدي أدمجت وما نقاوش تقبلو لك على السابق.

ولكن هذاك اللي كبير راه خاصنا أيضا يكون هناك عملية ديال الزجر وديال المراقبة، والمقاربة ديال القطاع غير المهيكّل، الله يخليكم، صحيح الجبايات عندها دور ولكن خاصها تكون مقاربة شاملة وشمولية في إطار طبعاً التصدي لهاذ الظاهرة عبر كل الوسائل، لأنها، كما يعلم الجميع، تنخر الاقتصاد الوطني، تقوم بمعاملات غير شريفة تضر بالقطاع المهيكّل، في هشاشة للمستخدمين ديالها، في عدم احترام معايير السلامة، إلى آخره.

وابغيت نقول هنا، لأن اعطينونا هاذ الفرصة، خاصنا نشجعو المقاومة ونشجعو المنتوجات المغربية، ماشي ابحال دابا شي مداويخ تقول لك أودي المقاطعة ديال المنتوجات المغربية لمقاومات مهيكله ومهيكله، وتنشغل عباد الله وتتخلص الضرائب ديالها، خاص يكون عندنا روح الوطنية لتشجيع المقاومة الوطنية والمنتوجات الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

المبالغ المحددة في الميزانية السنوية، تضخم الباقي استخلاصه يؤثر سلباً على التقديرات المالية للجماعة، انطلاقاً من أن برجة الفائض التقديري يأخذ بعين الاعتبار الباقي استخلاصه، الذي إن تمكنت الجماعة الترابية من تحصيل بعضه فإن مجمله يستحيل تحصيله.

هذا الانعكاس السلبي على موارد الجماعة يتمثل في عجز الميزانية مثلاً، الذي يترجم إلى عدم إنجاز العديد من المشاريع وبالأحرى تنفيذ برامج العمل، وقد يصل أحياناً إلى بعض الجماعات إلى التوقف عن القيام ببعض النفقات الإجبارية.

لكل هذه الأسباب فقد أضحي لزاماً، السيد الوزير المحترم، العمل على اتخاذ إجراءات أكثر عقلنة وترشيداً من خلال إطار حكمة مالية وتدييرية للتحصيل.

نعم، السيد الوزير، نمن إلغاء عقوبة التأخير عن الأداء، والتي جاءت به الحكومة، ولكننا ندعوكم أيضاً إلى مراجعة قانون الجبايات المحلية، كمواكبة للدور التي أصبحت تضطلع بها الجماعات، أيضاً دعم الإمكانيات البشرية الخاصة بالتحصيل لدى مصالح الخزينة، من خلال شركات تضع رهم إشارة الخزينة موارد بشرية من الجماعات الترابية، أيضاً ندعوكم إلى الجرد الشامل والدقيق للباقي استخلاصه وإلغاء الجزء الميؤوس تحصيله.

إمكانية تجرئة أداء المستحقات عبر سنتين أو أكثر تسهيلات لعملية الأداء، القيام بعملية التحسيس والتوعية سنوياً حتى ترسخ فلسفة أداء الضرائب والرسوم عن طريق وسائل الإعلام أو عبر تدريس الجبايات المحلية بالمدارس. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنا متفق مع كل المبادرات التي ذكرتموها السيدة المستشارة. هاذ السنة 2018 بغينا تكون سنة ديال تقليص الباقي استخلاصه من الإدارات والجماعات والجهات وتعبأوا كاملين لهاذ العمل.

الباقي استخلاصه بالنسبة للجماعات، الرقم اللي عندي في آخر 2017 يوصل 15 مليار درهم، هاذي كلها راه موارد اللي غادي تمشي للجماعات، فلها بغينا هاذ الشراكة باش يكون هناك تعميم وتواصل مع جميع المزمين باش يستافدوا من هاذ الإجراء ديال هاذ المبادرة ديال الإعفاء الكلي من الغرامات وفوائد التأخير والصوائر، إلى آخره، وينخرطوا فهاذ العملية ديال الأداء ما بدمتهم بدون غرامات وبدون ذعائر أو فوائد.

شكرا.

المهيكل مرة أخرى فيه أنواع متنوعة باش يكون استهداف لكل نوع من الأنواع بالمبادرات اللي غادي نتجنا، دابا راه درنا مبادرات ما نجنناش فيها بزاف، دابا ملي قلنا الناس وهذوك كنتو في القطاع الغير مهيكل ودخلوا الله يخليكم للقطاع المهيكل، (وذاك الشئ اللي عفا الله عما سلف)، ماشي كلشي استجاب.

لهذا، خاص يكون هناك مقارنة شاملة باش أيضا يكون هاذ القطاع الغير مهيكل، أنا ما تنشوفش فقط وإن كان محتاجين للفلوس في الضرائب، ما تنشوفش فقط ما يغيب عن الدولة والخزينة، تنشوف أنه هاذ القطاع غير المهيكل راه يضر بالاقتصاد الوطني ككل، لأن تتكون فيه بعض المرات كيف ما قلت منافسة غير شريفة، تيمكن يكون فيه مخاطر على المستخدمين تيكون فيه مخاطر على البيئة، العديد من المخاطر، ولهذا هاذ المقارنة الشاملة اللي تكون معكم بشراكة، أنا مستعد لفتح هذا الحوار. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس موضوعه التملص والتهرب والغش الضريبي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرًا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، إلى جانب الإعفاءات الضريبية التي تضيعها على خزينة الدولة أكثر من 32 مليار درهم، يعرف المغرب ظاهرة والعالم كله تيعرف هاذ الظاهرة أكثر خطورة تتمثل في التملص والتهرب والغش الضريبي. ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتم للحد من هذه الظاهرة؟ وما هو حجم الأموال التي تضيع على خزينة الدولة بسبب هذا التهرب الضريبي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرًا السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال.

غير الإعفاءات الضريبية راه قانونية، بالقانون، بقوة القانون ويستعملها الجميع.

أما الغش والتملص والتهرب، هذاك غير قانوني، هذاك غير قانوني وطبعًا نحن واعون كل الوعي بهذه الخطورة، ديال الخطورة ديال التملص

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام للتقريب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرًا السيد الوزير.

احنا نمن كل التدابير التي تقوم بها الحكومة في إطار هاذ الإدماج، ولكن كيف نتعرفوا، السيد الوزير، الإتحاد العام قام بواحد الدراسة حول هاذ القطاع غير المهيكل، وهاذ الدراسة اعطت تقديم ديالها في بداية أبريل واعطت واحد المعطيات واعطت واحد التوصيات، المعطيات هي جد مهمة، السيد الوزير، لأن تندويو على أرقام هي أن القطاع غير المهيكل يمثل 20% من الناتج الداخلي الخام، يضيع على خزينة الدولة مداخيل جبائية تقدر بـ 34 مليار درهم سنويًا، كما أنه يشغل 2.4 مليون من الشغيلة، ولكن كاي الأهمية ديال الشغل ولكن كاي أشنو هما (les conditions) باش الناس هذوك خدامين، ما عندهم لا حماية اجتماعية، لا تكوين. إذن احنا هاذ المؤشرات هي مهمة.

وفي هاذ الإطار، السيد الوزير، كنفدرو نقولو واحد المؤشرات أخرى، بأن القطاع غير المهيكل في القطاعات الإنتاجية 54% في قطاع النسيج والألبسة، 32% في قطاع نقل البضائع عبر الطرق، 31% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و26% في قطاع الصناعة الغذائية والتبغ. إذن هاذو معطيات اللي وصلت لهم الدراسة، واحنا نثمنو العمل اللي تتقوم به الحكومة، ولكن كاي توصيات، توصيات هي بلورة إستراتيجية وطنية مندمجة بشراكة مع القطاع الخاص.

وكيف قلم، السيد الوزير، في التدخل ديالكم، تقليص الفجوة التنافسية الضريبية بين القطاعين المهيكل وغير المهيكل، مواكبة إدماج وإحداث وحدات الإنتاج غير المهيكل، كيف قلمو، السيد الوزير، كاي (Auto-Entrepreneur) اللي هي صيغة جديدة ومزينة واللي تتمكن الشباب من الولوج لفرص الشغل.

وكاي واحد في إطار العدالة المجالية تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كخطوة أولية لتسهيل عملية انتقال القطاع المهيكل على الصعيد المحلي في المناطق القروية والجبالية.

وشكرًا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التقريب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنت قلتي إستراتيجية، أنا قلت مقارنة، بحال بحال، يكون هاذ التشارك في إطار وضع المقارنة اللازمة من أجل أن نعوض، ملي تنقلوا القطاع غير

في البداية بعدا ابغيت نسجلو بإيجابية التعامل الإيجابي ديا لكم مع المداخلة ديال المجموعة الكونفدرالية الأسبوع الماضي اللي كانت أثار غياب الوزراء، واللي كنا تذاكرنا عليكم.

اليوم أنتوما حاضرين معنا كنسجلو هذا الأمر بشكل جد إيجابي.

السيد الوزير،

تعتبر الضرائب من بين الوسائل أو أهم الوسائل اللي كتمول بها الدولة النفقات ديالها، والدستور ديالنا ديال 2011 كينص في المادة 39 منو على أساس أنه الجميع يجب أن يتحمل هذه التكاليف التي يقرها القانون، لكن اليوم من يؤدي الضرائب؟ ومن يتهرب من الضرائب؟

اليوم، أصبح المغرب معروف بأنه فيه هاذ الظاهرة ديال التملص والتهرب الضريبي كبيرة، والإعفاءات اللي تكلمتو عليها واللي قتلو بأنها قانونية حتى هي خاصها تقييم وخاصنا نعرفو أشنو اللي كنعطي للخزينة ديالنا، وأشنو اللي كنعطي للاقتصاد ديالنا، واحنا نتذكره راه في شهر 12، 2017 كاد المغرب أن يدرج ضمن اللائحة السوداء ديال الجناات الضريبية.

الإجراءات التي نصت عليها المناظرة ديال 2013، 60 توصية يالاه بعض التوصيات فيها هي اللي طبقت، وفيها اللي تذهب دائما إلى الأغنياء والمقاولات الكبرى ويمكن الصغيرة غير شوية، لكن الأجراء، يؤدون 73% من الضريبة على الدخل، اللي فيها خمسة ديال الدخولات.

فالضريبة على الدخل على الأجر كنعطي 73%، بمعنى أن الأجراء بوحدهم يخلصوا ثلاثة ديال الأرباع ديال الضريبة على الدخل، في الوقت اللي أربعة ديال الدخولات ما كنخلصش، واللي تكلمتو عليها منها هاذك الدخول المهنية اللي ما كيصرحوش الدخول ديالهم الحقيقية.

فالضريبة على الشركات، واحد العدد ديال الشركات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

واقيلة غير هذاك التدخل، أنا دائما أتفاعل مع هذا المجلس بكل احترام، وإلى اخديتي سنة 2016، وشفيت العدد ديال الساعات التي قضيتها معكم داخل اللجان غادي تكشفوا ربما من بعد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أنني كنت الأكثر حضورا، الحضور ديالي هنا من باب الواجب والاحترام، ما كاينش شي حاجة أخرى.

فيما يتعلق بالقضية اللي قلت ديال الإعفاءات، أنا مستعد أيضا كل سنة كيحي هاذ الموضوع في لجنة المالية، كل سنة مستعدين باش نخلصو من هاذ الإعفاءات في إطار طبعنا سياسة ضريبية عادلة.

شكرا السيد الرئيس.

والتهرب وديال الغش الضريبي، وطبعنا في إطار اللجنة ديال المالية، كنداكره بزاف على هذا الموضوع وكشفو أشنو هما الإجراءات، وهناك العديد من الإجراءات اتخذت.

أعتقد أن الإجراءات في المجال التشريعي خدينا واحد العدد ديال المبادرات لا داعي لذكرها من أجل التسهيل والتبسيط وتخفيف الضغط الضريبي، إلى آخره.

من الناحية ديال المسطرة يمكن لي نقول لكم الآن وبكل افتخار أن مديرية الضرائب إدارة نموذجية 100% ديال التعامل ديال هاذ المديرية أصبح بصورة رقمية، يعني تقريبا الآن الملزم ما بقاش كاع بمشي لدار الضريبة كل شي كيم عبر الإلكتروني، ولكن هاذ أشنو وفر؟ وفر معطيات سيتم تحليلها داخل المديرية ويتم استهداف كل هذه المنايع ديال الغش وديال التملص الضريبي، والتركيز عليها عبر وضع واحد الخريطة يعني ديال المخاطر اللي معروفة وكمشيو نستهدف هاذ التملص.

وهاذ المعطيات أيضا بفضل التبادل ديال المعطيات بمديرية الضرائب وباقي الإدارات يتم أيضا محاصرة هذا الغش، طبعنا هذا عمل خاصو النفس وخصوص الجراة وخصوص الإدارة، وهاذ الشيء ديال الغش الضريبي يمكن نقولو ماشي بلادنا، كما قتلنا البارح في مجلس النواب راه مريكان دوزوا ذاك القانون راه اللي دوزنا هنايا ديال .. حتى هما، يعني هاذ الشيء ديال التهرب الضريبي غير المستوى ديال التهرب وديال التملص الضريبي ما خاصوش ييتي في هذا المستوى.

وأقول لكم أن المقاربة الآن ديال مديرية الضرائب تغيرت بشكل جذري في مجال استهداف هذا التملص، وهذه السنة غادي يتم التركيز على 3 ديال الأنواع ديال التملص.

أولا، فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة؛

ثانيا، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل بالنسبة للخوخاص والمهنيين؛

وثالثا، فيما يتعلق بهاذوك اللي تنسبهم (les déficitaires chroniques) اللي كل سنة كيسجل العجوزات وهو مازال حال، يعني باش تكون هناك مساواة وعدالة ضريبية ويمكن لي نقول لكم أن الإدارة عبر هذه الرقمنة وفرت أكثر من (postes) اللي كانوا كيديروا شي حوايج دابا ماشي كلهم طبعنا غادي يمشيو للمراقبة، ولكن غادي نركزو على المراقبة ديال هاذ التملص والتهرب الضريبي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حسان:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات اللي اعطيتونا.

وفيه أيضا هذا الضمان الاستراتيجي، اللي هو ضمان القروض الموجهة لإعادة هيكلة الديون البنكية للمقاولات المترتبة عن قروض الاستثمار والاستغلال، وهذا المنتج استفادت منه 316 مقالة حتى نهاية 2017، بقروض بنكية ناهزت مليار و363 مليون درهم.

طبعا آخر نقطة، هي إصلاح ديال الدفتر الخامس اللي داز القانون هنا، اللي هو ذاك المقالة في وضعية صعبة من أجل الوقاية ومن أجل تبسيط المساطر المتعلقة بالإيقاد الإداري لهذه المقاولات، ومن أجل أيضا نجاعة مسطرة التصفية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الوزير.

أعطيتنا الأرقام ديال 2016، نعطي ديال 2017، دراسة حديثة.

8 آلاف مقالة مشات للإفلاس في 2017، وهناك تقديرات أخرى ربما 10 آلاف، لأنه المقاولين الذاتيين كين اللي ما كيصرحش، كيفضل يوقف ويمشي بحالو، إذن هناك تقريبا 10000 ماشي 8000.

هناك سرعة فهاذ الشي منذ 2012 وللتذكير في 2007 كانت 1730 مقالة فقط، إذن حتى الرقم ديال الإفلاس تضاعف 5 ولا 6 مرات.

الانعكاس هو اللي مهم فهاذ الشي كيو، الانعكاس 40000 منصب شغل، هاذ المقاولات اللي تنشأو، السيد الوزير، واش من ذاك (certificat négatif) الشهادة السلبية، واش من ذاك النهار كيخلقوا 40000 منصب شغل، شحال خاصهم باش يوصلو يعوضو لنا هاذ المناصب ديال الشغل؟

بالنسبة للأسباب، السيد الوزير، كنعرفو راه في الأرقام وتذاكرنا معكم فهاذ الشي 30 مليار ديال الدرهم ديال الديون ديال الخزينة اتجاه المقاولات، يعني الآجال ديال الأداء، هاذ الشي الآجال ديال الأداء للمقاولات الكبرى، ولكن كنعكسو على المقاولات الصغرى لأنه الكبرى عندها القوة ديال كنعصم والمقاولات الصغرى كتمشي ضحية، هاذ الدراسة كنعطينا 40% ديال هاذ المقاولات اللي فلسوا بسبب المشاكل ديال آجال الأداء، هناك أيضا المتأخرات ديال الضريبة على القيمة المضافة كل شي عارفها، والمقالة الصغيرة والمتوسطة هي الضحية الأولى.

هناك أيضا شيئا ما المضايقة الضريبية، لأنه المقالة الصغيرة والمتوسطة هي الحلقة الضعيفة في المراجعات الضريبية، وهناك بعض التسعفات فيما يخص المراجعة الضريبية.

السيد الوزير، ما تقارنوش مع فرنسا، هذا ما قبلينوش تقارنو مع بلادنا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إلى قطاع الاقتصاد والمالية، وموضوعه إفلاس المقاولات المغربية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أمام استمرار ارتفاع حالة إفلاس المقاولات المغربية، وفي ظل انعكاس ذلك على معدل البطالة الذي يعرف بدوره ارتفاعا مستمرا.

نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تعتمز وزارتك والحكومة ككل من أجل وقف هاذ التزيف الحاد الذي تعاني منه المقاولات المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

اسمح لي أنا يسحاب لي أتما اللي حطيتو السؤال حول الإفلاس ديال المقاولات.

نعطيكم الأرقام:

- 2016 تم تسجيل إفلاس 5195 مقالة، مقابل خلق 40133.

- 2017 تم تسجيل إفلاس 5690 مقالة مقابل خلق 41251 مقالة.

أي كنعخلق سبعة مقاولات مقابل إفلاس مقالة، هاذ المعدل في فرنسا هو مقالة كنعنشأ مقابل إفلاس ثلاثة، ولكن حتى هاذوك اللي فلسوا خصوصا غير تكون عندنا القراءة الكافية المترتبة ديال اعلاش؟

راه كين أيضا أسباب ذاتية، كين مقاولات نعترفو فيها سوء التدبير، كين مقاولات فيها الموارد المالية الذاتية دياهم ما كافياش، وكين أيضا أسباب خارجية اللي كنعلق بالخزينة ديالها، اللي كنعلق بسوء التمويل، غير باش تكونوا أيضا القراءة.. درنا عندنا جوج ديال الآليات الآن لإعادة الهيكلة اللي كنعشتغل عليهم، ماشي اللي كنعشتغل عليهم اللي كيتوم بهم صندوق الضمان المركزي (La CCG).

أولا، صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا عبر قروض لتمويل حاجيات إعادة الهيكلة في حدود 50 مليون درهم، تم الحجم التراكمي لهاد القروض في 5.5 مليار درهم همت 400 مشروع ومقالة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. التزمت الحكومة من خلال برنامجها الحكومي أمام ممثلي الأمة وكذا الشعب المغربي بإنتاج 8000 وحدة سكنية في أفق سنة 2021 لتقليص العجز والحد من جميع أشكال السكن غير اللائق. بناء على ذلك نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول مآل هذا الالتزام الحكومي الرامي إلى تغطية العجز السكني الحاصل في المجال، خصوصا أن جميع الطبقات الاجتماعية تعاني من هذه المعضلة في غياب عرض سكني مندمج ولائق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة فاطنة الكيحل كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهذا السؤال الهام.

صحيح أن الحكومة التزمت بإنجاز 800 ألف، ماشي 80 ألف، 800 ألف وحدة سكنية في أفق 2021 إن شاء الله.

ولكن للتذكير السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن هاذ العجز السكني بالأرقام تراجع تدريجيا في 2002 كان مليون و240 ألف وحدة سكنية ديال العجز السكني، وفي 2008 وصل ل960 ألف وحدة، وزاد تقلص في 2012 ل850 ألف وحدة سكنية، وفي حدود 2017 أصبح 400 ألف وحدة سكنية.

وباش نعرفو فين كاين هاذ الطلب، وما هي نوعية الطلب؟ الوزارة دارت واحد الدراسة عبر مجموع التراب الوطني اللي تبين لنا باقي خاص واحد مليون ونصف ديال الوحدات السكنية، و40% ديال هاذ الطلبات كلها موجهة للسكن الاجتماعي، اللي تتعرفوه كلكم بأن كاين السكن الاجتماعي ديال 250 ألف درهم، اللي بدا في 2010، طبعا بالمصادفة ديالكم على قانون المالية اللي كاين فيه تيزمن تحفيزات الضريبية للمنعشين العقاريين الخواص وإعفاء المستفيدين من الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك فيه المنتج ديال 140 ألف درهم المنخفض التكلفة اللي وصلنا اليوم لعدد ديال الإنجاز ديالو 39 ألف وحدة.

إذن هاذ الإنجازات كلها بتضافر الجهود ديال الجميع، وبناء على الدراسات اللي زادت بينت بأن 77 ديال هاذ الطلبات، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، كلها متركزة في واحد 5 جهات، وهي كالتالي:

جهة الدار البيضاء-سطات.

جهة مراكش-أسفي.

اللي احنا في طريق النمو، الأرقام ديال فرنسا حاجة واحنا حاجة أخرى. فعلا المقاولات تنشأ، تحيا وتموت، ولكن ما نقارنوش الأرقام ديالنا مع فرنسا، لأنه احنا في طريق النمو، والسيد الوزير ملي كمشي مقابلة راه تنفقو التراك ديالها، كنفقو التجربة، كنفقو الخبرة، إلى آخره، وتنسناو هاذوك اللي تخلقوا باش يعاودوا لنا يخلقوا لنا لا هاذ الخبرة ولا هاذ. كلمة أخيرة، المواكبة السيد الوزير..

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا.

وأنا متفق معك المقابلة بحال الأشخاص الذاتيين يميون ويموتون، غير نعرفو علاش كيموتوا؟ أما ما يتعلق ب (TVA) كانت مبادرة باش نخلصو 10 ديال المليار ديال الدرهم ديال متأخرات (TVA).

فيما يتعلق بأجال الأداء هناك مجهود الآن لتقليص آجال الأداء وغادي نجي باش نعطيك الأرقام ديال المجهود اللي تم في 2017، مازال ما توفقتاش في تنزيل كل المساطر ولكن هناك مجهود.

خاصنا قلبو، ولكن باش تموت مقابلة خاصنا نعرفو علاش؟ ولكن ما نديروش كل شي لسبب من الأسباب، خاص المقابلة ترفع من التنافسية ديالها، إلى شي مقابلة ما بقاتش، راه نقول لكم، بعض المرات كتكون حاجة طبيعية إلى شي مقابلة وخا كانت معندهاش التنافسية اللازمة راه ما عندهاش شي حل آخر من غير أنها تموت وتحيا فوقها مقاولات أخرى عندها تنافسية، عندها خبرة، عندها تجديد، عندها موارد، ما تقوليش أنه كل المقاولات الآن عندهم الموارد الذاتية الكافية، ما تقوليش كل المقاولات تشتغل بحكامه جيدة، ما تقوليش كل المشغلين وأرباب العمال مقابلين شغالهم باش المقابلة ديالهم ما تومش، هاذ الشي، باش يكون المسببات خاصنا نعرفوا الأسباب، ونشتغلوا لاستهداف هاذ الأسباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه تقليص العجز السكني، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد ابراهيم اشكيبي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

انتهى الوقت ديال السؤال الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب، تفضلي السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان
وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار.

أحيي فيكم هذا التفاعل ويعني تبني هذا المشروع لكن هذا الإشكال ديال الأحياء اللي كنعالجو فيها السكن الغير اللائق، مدن الصفيح اللي كترحلو، صحيح اليوم الحكومة اعتنت غير بالجانب ديال البناءات.

ولكن اليوم وغير بعيد من هذا الصباح، درنا دراسة قدم لنا مكتب الدراسات النتائج ديال التقييم ديال هاذ البرنامجين ديال السكن الاجتماعي 140000 و 250000 والتحدي الكبير هي الجودة، كيفاش يمكن هذا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لا، الله بخليك، معذرة السيدة كاتبة الدولة. الالتزام بالوقت من طرف الحكومة والبرلمان في كفة واحدة. معذرة على المقاطعة السيدة كاتبة الدولة ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأخير الموجه لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه تعبئة الأطر والكفاءات المغربية بالخارج للدفاع عن القضية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نظرا لفعالية الدبلوماسية الشعبية في التعريف والدفاع عن عدالة قضية وحدتنا الترابية واعتبارا للدور المنتظر من الكفاءات الوطنية بالخارج للتصدي لكل المناورات التي تستهدف قضيتنا الوطنية، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن مجهودات وزارتم في تأطير الكفاءات الوطنية في ديار المهجر للدفاع عن القضية الوطنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جمعة سلا-الرباط-الطنجة.

جمعة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وجمعة فاس-مكناس.

إذن عرفنا الطلب فين كايته، وفين يمكن لنا في الوزارة في إطار الاتفاقيات كيفاش يمكن لنا نحاولو نوجهو المستثمرين باش تكون الملائمة بين العرض والطلب.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ابراهيم اشكيلى:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

هاذ الكلام كلو اللي قلت مقبول تقدرود نهضموه، ولكن كايين نقط بأن السكن الاجتماعي، السكن الاقتصادي يعني خاصو المرافق ديالو.

أول حاجة واش تتفكرو السيدة الوزيرة بأن هاذ السكن الاجتماعي دابا اللي تتعملو هاذ يعني (Les appartements) اللي تيسكنوا فيهم المواطنين، الناس المواطنين ديال يعني ديال المجال القروي راه ما تبيغيوش يسكنوا فيهم تبيغيو البقع، وهاذو تيكونوا مشكل للجاعات، لأن المواطنين ديال مدن أخرى هي اللي تتسكن عند المدينة الأخرى، باش هاذ الجماعة غادي تجاهد معهم، خاصهم الإنارة دياهم، المدارس دياهم، النقل دياهم بالحافلات، المستشفيات دياهم، هاذ الشي ما تبتعملش، فين هو؟ إيوا غادي نبنو للناس ونخليوهم تما حاصلين خاصو إلى بغا.. يعني نعطيك واحد النموذج إلى ساكن في الصخيرات خاصو ييجي للرباط.

راه الساكنة كتزاد، راه كتزاد، سيدنا الله ينصرو في أي خطاب ديالو تقول لك "سكن لائق وعيش كريم"، هاذي خاصكم تفهموها، الله يهديكم، بأن هاذ الناس راه والو، ما عندهم شاي ضعفاء، علاش داروا لهم السكن الاقتصادي، ما عندهم والو، الله يحسن عونهم، على الأقل ما كتفكروش ديرو لهم حتى هما (parking) لتحت، تحت ذيك العارات، راه كل بسيارته ولاو تما، لأن ما ساكنينش ذاك الناس ديال العروبية، راه ماشي هما، راه خاصكم تفكرو لهم حتى هما، هاذ الشي كل هو.

زيادة على هاذ الشي، كنشوفو نعطيك نموذج ديال الصخيرات، مواطنين عندهم رخصة ديال الهدم سنين هاذي ما استفدوش، علاش؟ مشكل ديال الأرض، والدولة عندها الأرض، وزارة الفلاحة عندها الأرض، هاذي أراضي مسترجعة آعباد الله، علاش ما تمشيش مجانا، تعطى...

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد عبد الكريم ابو عتيق، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:
شكر السيد الرئيس.

أولا بغيت في البداية نشكر فريق الأصالة والمعاصرة على هذا السؤال اللي طرح، اللي هو في قلب وصلب التعبئة الوطنية من أجل الوحدة الترابية.

ابغيت نذكر بمجموعة من الثوابت أساسية، هي أولا مغاربة العالم هما منخرطين في الجبهة الداخلية المتراصة وراء صاحب الجلالة نصره الله دفاعا عن الوحدة الترابية، وهذه القضية هذه تم دائما بتلقائية نظرا لتجدر هذه الروح الوطنية في أوساط مغاربة العالم.

بطبيعة الحال الوزارة تتقوم بمجموعة من المبادرات، أولا احنا كنعابو الكفاءات المغربية باش تكون مسلحة وتكون عندها القدرة على الدفاع عن الوحدة الترابية مادام أنها دبلوماسية مستمرة وكتعيش في بلدان الاستقبال، وبالتالي كتكون حاضرة بشكل قوي في كل المؤسسات وتتفاعل مع محيطها في هذه البلدان.

ثانيا، احنا كل اللقاءات اللي كنعظموا في المغرب في إطار تعبئة الكفاءات إلا وكنبرمجو أيام دراسية خاصة بالوحدة الترابية.

ثالثا، كما كنعرفوا أننا احنا كندعمو المجتمع المدني اللي يشتغل في هذا المجال واللي هو مشكور بشكل وطني كينظم لقاءات متعددة في كل المحافل، كانت مؤسسات أو كانت لقاءات خاصة.

رابعا، كانت عندنا جامعة وحدة اللي كهم شبابنا، الآن انتقلنا ل 5 دالجامعات وآخر جامعة نظمناها كانت في بني ملال اللي كانت جامعة ربيعية وكانت مخصصة للوحدة الترابية.

إذن انتقلنا من 120 شاب إلى 560 شاب اللي غيستافدوا أساسا من التكوين لمدة أسبوع وفيه الوحدة الترابية.

كذلك احنا بالإضافة عندنا محميات اللي موجهة لليافعين، واللي كنعظموها في الصيف واللي تيستافدوا مئات الشباب من اليافعين اللي جاين من المهجر، مغاربة العالم، واللي كنعظم فيها طرق بيداغوجية تربوية، كذلك الإحساس بالمسؤولية الوطنية من خلال واحد العمل بيداغوجي تربوي هام ومفيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

القضية الوطنية ما تحتاجش مزيادات سياسية، احنا نعرفوا أنه الأطر والكفاءات المغربية في الخارج هم معبين دائما وراء صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وحفظه، فبغينا نشوفو الدور ديالكم كوزارة للدعم المعنوي لهؤلاء.

هل هناك إحصائيات أولا لدى وزارتم لهاذ النوع من الكفاءات والأطر؟ ما بقاش ذاك العامل بالخارج الآن مجرد ذاك اللي تيشغل في المعامل، أصبح الآن يسير الشأن المحلي، أصبح مسؤولا في المحامة، مسؤولا في التعليم، مسؤولا في المستشفيات، مسؤولا في مجموعة من المراكز اللي هي مجهة على الصعيد الدولي، هل هناك إحصاء؟

أريد هذا الجواب، السيد الوزير، وكذلك مدى مواكبة وزارتم لهؤلاء؟ لأن ملي تمشي بزيارات ميدانية، بحكم التجربة اللي تمارسوا الديبلوماسية الموازية تنحسوا عندهم شوية ديال الإحباط، ما كانش واحد التجاوب ديال الحكومة مع هؤلاء، أطر، كفاءات يتخدموا بصمت، ولكن ما كاينش واحد الدعم معنوي، واحد الالتفاتة ديال الحكومة لهاذو، ما محتاجينش راه وطنهم هناك، ولكن على الأقل واحد الالتفات.

على سبيل المثال، السيد الوزير، احنا تنلقوا، هذا تيهمك أنت وتيهم وزير الخارجية ومجموعة من القطاعات المعنية بالأمر، ملي تمشي للدول الاسكندنافية، الدانمارك، النرويج والسويد تتلقى واحد الخلل في الدبلوماسية هناك، هناك خلل، ولكن هناك مجهود جبار ديال المجتمع المدني وديال المنتديات ديال الاستثمار وديال الكفاءات والأطر، كذلك في هولندا وبلجيكا، ولكن أعطينا المعطيات أنما كيفاش تتواكبوا هاذ الناس؟

هناك الآن الدول اللي هي منافسة، وتنقول لأعداء الوطن دايرة تنسيقيات على الصعيد، أشنو درنا احنايا نطلقوا منا من البرلمان، أش من تنسيقيات، فعلا تنقوموا احنا كبرلمان بالدبلوماسية الموازية، ولكن أشمن تنسيقيات عندنا في الدول؟ جمعنا هاذ الأطر في كل دولة في فرنسا، في بلجيكا، هولندا والدانمارك وكذلك في الدول العربية وخطينا، هاذو تنسيقيات اللي تيشتاغلو معنا وتندعمهم وتنواكبهم.

اخترنا جمعيات المجتمع المدني، الآن عندي جمعيات المجتمع المدني اللي بغاوا يديروا ندوات كبرى، ولكن ما كاينش اللي غيتجاوب معهم، وكذلك هناك في الدول الاسكندنافية المجتمع بغى يخلق واحد الفضاء اللي تيجمع فيه الجالية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزير في إطار الرد على التعقيب.

لكن تحي وتقول ما كاين والو صعبية، وإنك إما ما متبعناش أو ما عايش معنا هاذ اللحظة هاذي، فبالثالي تنقول لك أنا بالفعل بأنه الوحدة الترابية هي شأن وطني يهم كل المغاربة، لكن كاين اشتغال جدي، اشتغال إستراتيجي، اشتغال عميق بالكليات متميزة، إلى عندك شي حالة خاصة ما تستطهاش على جميع الحالات، وإلا غادي نكونوا، إلى كان تيشوفونا دابا مغاربة العالم يقولوا أودي ما كان والو، في حين احنا باقي تنشتغلوا وتبع هاذ الشئ جيدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الرسالة وصلت.

نشكرك السيد الوزير على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، وأشكر الجميع على المساهمة في هذه الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية.

ونرفع هذه الجلسة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

أنا صعب نعقب في أقل من 3 دقائق، لكن أعتقد السيد المستشار ما متبعناش، عاد نظمنا مؤخرًا شبكات الكفاءات في قطاع الحمامة، واللي كان بالفعل جمعنا 85 محامي اللي تمارس ب 22 لغة مهنتهم الحمامة في الخارج واللي كانت الوحدة الترابية، عاد نظمنا الكفاءات الألمانية في ألمانيا ما تبعناش، عاد نظمنا الكفاءات اللي عايشة في الإمارات.

احنا عندنا برنامج مسطر، إلى عندك شي حالة خاصة عرضها، عندنا ما يكفي من الإحصائيات ونشتغل بتوجه علمي مضبوط، عندنا 7300 طبيب مغربي تمارس في الخارج، عندنا .. ، عندنا ما يكفي من كل الإمكانيات، احنا تنشتغلوا في إطار التعبئة.